

Distr.: General
20 April 2016
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٦
٦-١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، نيويورك
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت
التقرير السنوي لمديرة البرنامج

استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة
الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بما في ذلك التقرير السنوي لمديرة
البرنامج لعام ٢٠١٥

موجز

استجابة لقرار المجلس التنفيذي ٢٧/٢٠١٣، يضم هذا التقرير استعراض منتصف
المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والتقرير
السنوي لمديرة البرنامج لعام ٢٠١٥. ويعرض التقرير النتائج الإنمائية والمؤسسية التي تحققت
خلال السنتين الأوليين من تنفيذ الخطة الاستراتيجية. ويأتي مكملًا لهذا التقييم تحليل لعوامل
الأداء والدروس المستفادة والتوصيات المتعلقة بالخطوات المقبلة.

وقد يود المجلس التنفيذي أن: (أ) يحيط علماً باستعراض منتصف المدة للخطة
الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بما في ذلك التقرير السنوي لمديرة البرنامج
لعام ٢٠١٥، ومرفقاته؛ (ب) يرحب بتحسين نوعية تحليل الأداء الإنمائي والمؤسسي؛
(ج) يشجع البرنامج الإنمائي على أخذ الدروس المستفادة من استعراض منتصف المدة في
الاعتبار عند إعداد الخطة الاستراتيجية المقبلة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

180516 170516 16-06536 (A)



المحتويات

الصفحة

أولا -	المشهد الإنمائي المتغير	٣
ثانيا -	موجز الأداء	٤
ثالثا -	فهم الأداء: العوامل المفسّرة والعلاقات السببية	٣٢
رابعا -	سبل الماضي قدما	٣٦

المرفقات (متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

أولا - المشهد الإنمائي المتغير

١ - لا يزال تحليل الظروف الإنمائية المبين في الخطة الاستراتيجية ساريا في منتصف عام ٢٠١٦. غير أن التغيرات في المشهد الإنمائي منذ عام ٢٠١٣ قد أوجدت فرصا وتحديات جديدة ستتشكل على أساسها استراتيجيات تنفيذ الخطة في السنتين المتبقيتين.

٢ - ففي الجانب الإيجابي، لا يزال الفقر المدقع يتراجع وما زالت المكاسب الإنمائية الرئيسية التي تحققت خلال العقد الماضي غير منقوصة في معظمها، وإن كانت عرضة لتفاقم الظروف الحالية. كما يطرأ تخفيف تدريجي لبعض القيود الهيكلية المفروضة على التنمية، من قبيل احتمال فصل النمو الاقتصادي عن انبعاثات الكربون. أما على الجانب السلبي، فإن العالم لا يزال يواجه العديد من العوامل الوقتية أو المرتبطة بالدورة الاقتصادية، من قبيل عدم التيقن الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة والنامية؛ والصافي السلبي لتحويلات الموارد إلى البلدان النامية مجتمعة في عام ٢٠١٥؛ والأزمات التي تواجه مناطق عدة؛ وآثار ظاهرة النينو. وما زالت هذه العوامل متشابكة بقوة مع معوقات للتنمية أكثر اتصافا بالطابع الهيكلي: ترسخ عدم المساواة والحرمان؛ وتقلص آثار النمو على الحد من الفقر مع ازدياد صعوبة الوصول إلى الفقراء؛ والهيكل الاقتصادي التي لم تُحدث بعد الانتقال إلى مستوى أعلى من الإنتاجية والقيمة المضافة، مع انحباس بعض البلدان في 'شرك الدحل المتوسط'؛ وتصاعد مخاطر المناخ والكوارث؛ والتشرد على نطاق واسع وتزايد الامتداد الزمني للأزمات؛ وتقلص قدرة العديد من البلدان على استيعاب المزيد من الصدمات. وعلاوة على ذلك، يترتب على التحولات الديمغرافية الكبيرة التي تتسم بشيخوخة السكان في عدة اقتصادات متوسطة الدخل وتضخم أعداد السكان الشباب في كثير من البلدان الأقل دخلا، نشوء فرص وتحديات أمام التنمية. ويصدق ذلك بنفس القدر على موجة التحضر غير المسبوقة التي يشهدها العالم حاليا.

٣ - وقد كان عام ٢٠١٥ نقطة تحول بالنسبة للتنمية في العالم. ذلك أن الاتفاقات التي توصلت إليها الدول الأعضاء والممثلة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن المناخ، وإطار سيندي للحد من مخاطر الكوارث، وخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية، قد شكلت برنامج عمل عالميا لجيل كامل. وسيطلب تحقيق هذا البرنامج اتباع نهج أكثر تكاملا يشارك فيه أصحاب مصلحة متعددون ويزيل الحدود العازلة بين القطاعات والجهات الفاعلة والتمويل.

٤ - يضاف إلى ذلك أن السنوات القليلة الماضية دللت على ما تتمتع به التنمية من تأثير هائل، إذ أتاحت لعدد لم يسبق له مثيل من البلدان أن يتغير تصنيفه من بلدان منخفضة الدخل إلى بلدان متوسطة الدخل وأحدثت تغييرا مذهلا في المشهد الإنمائي. غير أننا شهدنا في الوقت نفسه نقيض ذلك: شهدنا مسارات إنمائية بادية المتانة وقد عرقلها انعدام الأمن والصراع لسنوات قادمة. إن هذا السياق المتسم بدينامية شديدة سيظل مطلوبا فيه بشدة التوصل إلى حلول في مجال التنمية البشرية تكون ذكية ومستدامة وتستند إلى تقييم المخاطر.

٥ - وقيم استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية أداء البرنامج الإنمائي على خلفية هذا المشهد الإنمائي المتغير، ويؤكد من جديد التزام البرنامج بأن يظل شريكا قويا للدول الأعضاء وهي تترجم أهداف التنمية المستدامة إلى واقع لمواطنيها.

ثانيا - موجز الأداء

ألف - الاستنتاجات الرئيسية

النتائج الإنمائية

٦ - يتبين من النظر إلى أداء البرنامج الإنمائي في منتصف المدة أنه ماضٍ في مساره الصحيح نحو تحقيق أغلبية مستهدفات الخطة الاستراتيجية لعام ٢٠١٧. فمن أصل ٣٨ ناتجا، بلغ أو تجاوز ٣٢ ناتجا (٨٤ في المائة) أهدافها المرحلية التراكمية لعام ٢٠١٥ وقُصُرَت ستة ناتج (١٦ في المائة) عن بلوغ أهدافها المرحلية بهامش ضئيل. ولا يوجد ناتج واحد قل فيه مستوى الإنجاز عن عتبة الـ ٦٠ في المائة التي تعتبر بمثابة مخاطرة محتملة في الأداء.

الإطار ١: التقدم الإنمائي بالأرقام

مسارات التنمية المستدامة

- استفادة ١٨,٦ مليون شخص (٥٠ في المائة منهم نساء) من تحسن سبل العيش في ١١٥ بلدا ومن التحول الاقتصادي وإدارة الموارد الطبيعية والإنعاش المبكر^(١)؛
- إيجاد ١,٣٤٦ فرصة عمل جديدة (٤٢ في المائة منها للنساء) في ٩٤ بلدا^(١)؛
- اعتماد ٦٣ بلدا لسياسات ونظم لتعزيز إيجاد فرص العمل وكسب العيش؛

(١) يلخص النتائج على مستوى كل المؤشرات ذات الصلة دون عد مزدوج (المرفق).

- تنفيذ ٥٣ بلدا خطط عمل ضمن إطار تسريع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛
 - قيام ٢٢ بلدا بوضع خطط عمل لمعالجة الأعمال غير المنجزة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والانتقال إلى أهداف التنمية المستدامة؛
 - قيام ٧٦ بلدا بتنفيذ تدابير لتحقيق التنمية المنخفضة الانبعاثات وغير القابلة للتضرر بالمناخ.
- الحكم الديمقراطي الشامل للجميع والفعال
- تسجيل أكثر من ٦٨ مليون ناخب جديد في ٣٧ بلدا؛
 - حصول مليون شخص (٥١ في المائة منهم نساء) على خدمات المساعدة القانونية في ٣٣ بلدا؛
 - تلقي ١,٧٩ مليون شخص للعلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي في ٢١ بلدا؛
 - تلقي ٢٤ مليون شخص رسائل تتعلق بتغيير أنماط السلوك في ما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية في ٢٥ بلدا؛
 - إعراب ٩,٧ ملايين شخص (٤٨ في المائة منهم نساء) عن رؤيتهم للمستقبل، من خلال الدراسة الاستقصائية العالمية التي أجراها البرنامج الإنمائي بعنوان "عالمي"، وهي أكبر عمل لاستطلاع آراء حشود من الناس في تاريخ الأمم المتحدة.
- بناء القدرة على التكيف
- يجري حاليا وضع ١٠٣٥ خطة للحد من الكوارث والتكيف معها في ٥١ بلدا؛
 - امتلاك ٣٥ بلدا قوانين أو أنظمة للتصدي لمخاطر الكوارث والمناخ؛
 - امتلاك أكثر من ٢,٥ مليون شخص إمكانية أفضل للحصول على الطاقة في ٤٥ بلدا؛
 - إنشاء ١٨٩ نظاما متكاملا للإنذار المبكر في ٢٦ بلدا؛
 - يجري حاليا وضع ٤٠٧ خطط للتصدي للكوارث والتعافي منها في ٢٨ بلدا؛

- ٧ - وهناك توازن في الأداء على مستوى جميع مجالات النتائج:
- (أ) بلغت جميع النواتج في إطار النتائج ٤ (الشؤون الجنسانية) و ٥ (الحد من المخاطر) و ٦ (الإنعاش المبكر) أهدافها المرحلية التراكمية لعام ٢٠١٥ أو تجاوزتها؛
- (ب) لم يحقق ناتج واحد ضمن كل من النتيجتين ٣ (الخدمات الأساسية) و ٧ (القيادة الفكرية) هدفه المرحلي التراكمي؛
- (ج) قصر ناتجان (من أصل خمسة نواتج) تحت النتيجتين ١ (النمو الشامل للجميع) و ٢ (الحكم الديمقراطي) بشكل ضئيل عن هدفيهما المرحليين التراكميين لعام ٢٠١٥.
- ٨ - واستطاع البرنامج الإنمائي أن ينتقل بالأداء في ستة نواتج من اللونين 'الكهرماني' أو 'الأحمر' في عام ٢٠١٤ إلى اللون 'الأخضر' في عام ٢٠١٥ - وتحسن الإنجاز في إطار النواتج المتعلقة بالأدلة الجنسانية (٤-٣) ومشاركة المرأة في صنع القرار (٤-٤) وإدارة مخاطر المناخ والكوارث على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية (٥-٣) والتأهب للأخطار الطبيعية (٥-٤) والشراكات المبتكرة من أجل التعافي المبكر (٦-٣) ومعالجة نقاط الاختناق في مسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (٧-٨).
- ٩ - غير أن تحليل منتصف المدة يشير إلى وجود بعض أوجه القصور في الأداء سيلزم مواصلة استقصاؤها واتخاذ مزيد من الإجراءات بشأنها. فقد انخفض مستوى الأداء في عام ٢٠١٥ إلى ما هو أقل قليلاً من مستوى الإنجاز بنسبة ١٠٠ في المائة في مجال كفاءة الطاقة (١-٥) ومكافحة الفساد (٢-٢) ومشاركة المجتمع المدني (٢-٤) والخدمات الأساسية (٣-٢) والتمويل العالمي للتنمية (٧-٤). ولم يتغير الأداء في عام ٢٠١٥ عما كان عليه في عام ٢٠١٤ في مجال واحد وهو العمل في مجال الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (١-٣) إذ ظل مستواه على اللون 'الكهرماني'.
- ١٠ - وحدث استيعاب كبير على الصعيد القطري لما عرضته الخطة الاستراتيجية. فإذا اتخذنا عدد المكاتب القطرية المرتبطة بكل ناتج من النواتج مؤشراً غير مباشر للطلب على المساعدة المقدمة من البرنامج الإنمائي، سيتضح أن النتائج ١ و ٢ و ٣ تُظهر أكبر مستوى للاستيعاب، تليها النتيجتان ٥ و ٧. أما أقل مستوى للاستيعاب فيظهر في النتيجة ٦ تليها النتيجة ٤ (الشكل ٢). إلا أن البيانات بحاجة إلى تفسير: فهناك قدر كبير من العمل في مجال المساواة بين الجنسين تتضمنه نتائج أخرى؛ كما أن ظروف الأزمات هي، بحكم تعريفها، أقل نسبياً من حيث العدد ويتعذر التنبؤ بها. وإذا نظرنا إلى النفقات، سيتضح أن ١٠ نواتج ضمن أربع نتائج (١ و ٢ و ٣ و ٦) قد حظيت باستثمارات في عام ٢٠١٥ تبلغ

١٠٠ مليون دولار فأكثر؛ وسجلت سبعة نواتج في خمس نتائج (١ و ٢ و ٥ و ٦ و ٧) استثمارات تتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ مليون دولار؛ وتلقى ١٢ ناتجا ضمن خمس نتائج (٢ و ٣ و ٥ و ٧) استثمارات تتراوح بين ٢٠ و ٥٠ مليون دولار. والنتائج الذي حظي بأكبر قدر من الإنفاق في عام ٢٠١٥ هو الناتج ٣-٥ (أمن المواطنين)، وذلك أساسا بسبب ارتفاع مستوى الإنفاق عليه في أحد البلدان. يليه الناتج ١-١ (القدرات الإنتاجية) والنتائج ٣-٣ (الخدمات المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية والخدمات ذات الصلة). إلا أن تسعة نواتج سجلت في عام ٢٠١٥ إنفاقا أقل من ٢٠ مليون دولار، الأمر الذي سيتطلب استعراضا وإجراءات من جانب الإدارة.

١١ - أما بخصوص العمل المضطلع به خارج الخطة الاستراتيجية فهو مقصور على مجموعة صغيرة من الأولويات الموضوعية لبلدان بعينها. وتبلغ ميزانيات عام ٢٠١٥ غير المرتبطة بنواتج الخطة الاستراتيجية قرابة ٨٢ مليون دولار. ويكشف مزيد من التحليل أن هذا المبلغ يتضمن مشاريع كثيرة كان ينبغي ربطها بنواتج أو مجالات إنجاز مؤسسية: فمن أصل ٥٩ ناتجا من نواتج المشاريع التي تبلغ ميزانيتها ١٠٠ ٠٠٠ دولار فأكثر، كان ١٣ ناتجا فقط غير مرتبط ارتباطا مباشرا بنواتج الخطة الاستراتيجية.

١٢ - وكانت وتيرة التقدم المحرز نحو تحقيق المستويات المستهدفة لعام ٢٠١٧ قوية جدا. وتصل نسبة ما حققته غالبية النواتج (٩٥ في المائة) من المستويات المستهدفة لعام ٢٠١٧ إلى ٤٠ في المائة فأكثر، وتجاوزت نسبة ٦١ في المائة منها بالفعل ٦٠ في المائة من مستوياتها المستهدفة لعام ٢٠١٧. وهذا الاستنتاج له دلالة لأن منتصف المدة لا يساوي بالضرورة ٥٠ في المائة من تحقيق المستوى المستهدف، نظرا لتباين مسارات الإنجاز.

١٣ - وطرأت زيادة طفيفة على استيعاب البرمجة المراعية للاعتبارات الجنسانية على مستوى جميع النتائج. ويكشف تحليل الإطار المتكامل للنتائج والموارد أن ١٣٨ بلدا قد أبلغت عن أدائها بالقياس إلى مؤشرات مفصلة حسب نوع الجنس أو محددة جنسانيا في عام ٢٠١٥ (مقابل ١٣٧ بلدا في عام ٢٠١٤)، مع وجود تركيز شديد في النتيجة ١ و ٢. وبلغ الأداء بالقياس إلى تلك المؤشرات مستوى الإنجاز البالغ ١٠٠ في المائة أو تجاوزه فيما يتعلق بـ ١٨ ناتجا ولم يبلغه في ٣ نواتج. وبمقارنة الأداء قياسا على المؤشرات الجنسانية مع الأداء الإجمالي الكلي، تظهر البيانات أن المؤشرات الجنسانية كان الأداء فيها أقل في تسعة نواتج وأكثر في ستة نواتج ومائلا في ناتجين. وكان لنسبة قدرها ٣٥ في المائة من نفقات البرنامج الإنمائي إسهام كبير في المساواة بين الجنسين أو كانت المساواة بين الجنسين هدفا

رئيسياً لها. ومع أن ذلك يمثل زيادة طفيفة مقارنة بعام ٢٠١٤، حيث كانت النسبة تبلغ ٣٤ في المائة، فإنها ما زالت أقل من الهدف المرحلي لمنتصف المدة.

١٤ - ويبدأ البرنامج الإنمائي حالياً في استقاء مزيد من المعلومات عن تحديد الفئات المستهدفة من تدخلاته البرنامجية. ففي عام ٢٠١٥، أبلغت المكاتب القطرية للمرة الأولى عن تحديد فئات مستهدفة في إطار نتائج البرامج القطرية، وهو ما كشف عن أن هذا التحديد كانت أعلى مستوياته بالنسبة للمرأة في إطار النتيجتين ٤ (٩٦ في المائة) و ٦ (٨٢ في المائة) وللشباب في إطار النتيجتين ٦ (٧١ في المائة) و ٢ (٦١) وللفقراء المعدمين في إطار النتيجتين ١ (٥٨ في المائة) و ٤ (٥٢ في المائة) وللأسر المعيشية التي تعولها أنثى في إطار النتيجتين ٤ (٦٤ في المائة) و ٦ (٤٧ في المائة). ويلزم تفسير هذه الاستنتاجات بحذر نظراً لجدّة الإلزام بالإبلاغ والتداخل بين الفئات المستهدفة. ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن الرجال لم يحددوا كفئة مستهدفة.

ربط النتائج بالموارد

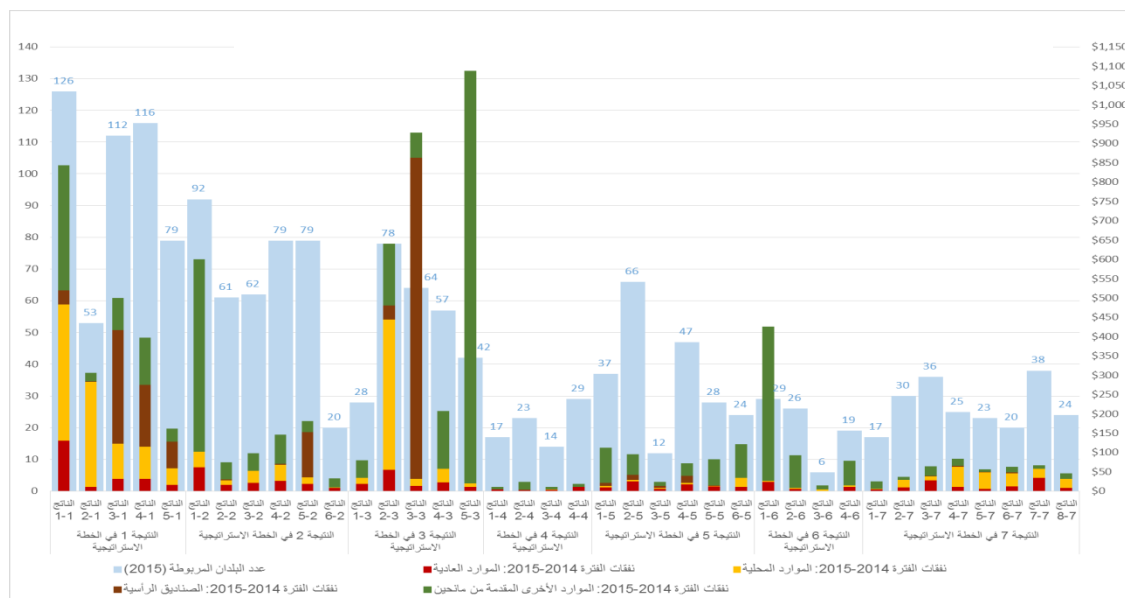
١٥ - نظراً لأنه لم يمض سوى عامين على تطبيق الإطار المتكامل الجديد للنتائج والموارد، فإنه من غير الممكن بعد الخلوّص إلى استنتاجات موثوق بها بشأن العلاقة بين الموارد والنتائج. وعلى الرغم من ذلك، حسّنت المنظمة بدرجة كبيرة فهمها للتحديات المنهجية التي سيتعين التصدي لها مستقبلاً، مثل الطابع الدينامي للأهداف المرحلية الذي يمنع المنظمة من تحديد فجوات واضحة في التمويل.

١٦ - وبوجه عام، عكّس توزيع النفقات خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ الطلب، مقيساً بعدد البلدان المنفذة لمشاريع (الشكل ١). فقد زادت نفقات البرنامج الإنمائي في حالة النتائج ٤ و ٥ و ٦ و ٧ في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وتناقصت في حالة النتائج ١ و ٢ و ٣.

١٧ - إلا أن التمويل يقصّر حالياً عن المستوى المستهدف في الخطة الاستراتيجية بهامش كبير في حالة النتائج ٢ و ٤ و ٦ و ٧ (الشكل ٢). وما زال في مساره الصحيح في حالة النتائج ١ و ٣ و ٥.

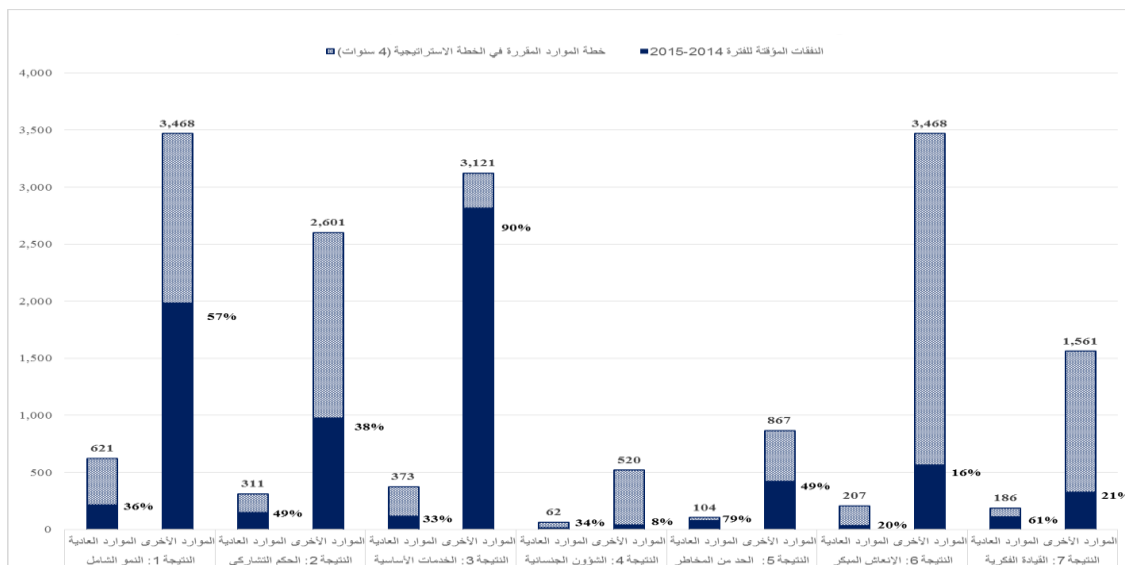
الشكل ١

عدد البلدان المربوطة بالخطة الاستراتيجية ونفقات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ حسب النواتج الواردة في الخطة الاستراتيجية
(ملايين دولارات الولايات المتحدة)



الشكل ٢

النفقات المؤقتة للبرامج للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ مقارنةً بالموارد المقررة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧
(ملايين دولارات الولايات المتحدة)



النتائج المؤسسية

١٨ - يتسم الهيكل الأساسي المؤسسي للبرنامج الإنمائي بمتانة أكبر في منتصف المدة. وبدأت الاستثمارات الموجهة لتدعيم الأداء المؤسسي تحدث أثراً على تحقيق النتائج الإنمائية. وكان لعملية التغيير الهيكلي دوراً أساسياً في تقريب الخدمات الاستشارية وخدمات الدعم البرنامجية من الوحدات الأمامية للمنظمة، وهو ما بدأ ييسر تحسين الأداء.

١٩ - وعلاوةً على ذلك، بدأت جهود المنظمة لمواءمة برامجها القطرية وفقاً لمعايير واضحة من حيث المواضيع والتصميم والتشغيل تؤتي ثمارها. فبحلول نهاية عام ٢٠١٥، بلغت نسبة نواتج المشاريع المربوطة بنواتج الخطة الاستراتيجية ٨٧,٥ في المائة، ونسبة النفقات البرنامجية المربوطة بنواتج هذه الخطة ٩٢ في المائة. وعلاوةً على ذلك، يكشف تحليل مستقل لتقييم مدى استيفاء المكاتب القطرية لمعايير المواءمة عن نتائج مشجعة. فقد بين مؤشر للمواءمة مع الخطة الاستراتيجية، يقيس مدى التقدم المحرز في فهم هذه المعايير وتنفيذها، أن ٣٣ في المائة من المكاتب القطرية أحرزت تقدماً كبيراً خلال فترة زمنية قصيرة، وأن ٣٥ في المائة حققت تقدماً جيداً، وأن ٣٢ في المائة تحتاج إلى بذل جهود إضافية (المرفق).

الإطار ٢ - التقدم المؤسسي بالأرقام

فعالية التنمية

- بدأ تنفيذ معايير جديدة لجودة البرامج والمشاريع، وأصبحت تلك المعايير إلزامية اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦؛
- نسبة المكاتب القطرية التي تفيد بأنها اتخذت تدابير لتحسين جمع البيانات ورصدها تبلغ ٨٤ في المائة؛
- نسبة المكاتب القطرية التي تنفق ١-٣ في المائة من ميزانيتها على الرصد والتقييم تبلغ ٦٤ في المائة؛
- نسبة المكاتب القطرية التي لديها اختصاصي أو أكثر في مجال الرصد والتقييم تبلغ ٥٦ في المائة؛
- نسبة المكاتب القطرية التي تعمل على تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية تبلغ ٥٦ في المائة؛
- نسبة المكاتب القطرية التي تلقت تدريباً في خلال تسعة أشهر لاستيفاء معايير المواءمة تبلغ ٩٠ في المائة.

الإدارة

- الوفورات السنوية التي تحققت في المرتبات وتكاليف الإيجار من خلال التغيير الهيكلي تبلغ ٣٣ مليون دولار؛
- نسبة الوحدات العاملة الممتثلة للمعايير الدولية للجودة المالية تبلغ ٧٨ في المائة؛
- النسبة المستهدفة لعام ٢٠١٧ فيما يتعلق بعدد الموظفين (٥٠ في المائة) تحققت بحلول عام ٢٠١٥.

الشراكة

- صنف البرنامج الإنمائي في المرتبة الأولى على مؤشر شفافية المعونة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ (الوكالة الوحيدة التي تجاوزت نسبة ٩٠ في المائة)؛
- نسبة وحدات العمل الممتثلة لمعايير الشفافية الداخلية تبلغ ٨٢ في المائة؛
- نتائج ٨٠٠ مشروع نشرت للمرة الأولى في عام ٢٠١٥؛
- نفذ ما نسبته ٧٢ في المائة من الإجراءات المقررة ضمن خطة العمل التي وضعها البرنامج الإنمائي في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات؛
- نسبة المكاتب القطرية التي تنفذ خدمات مشتركة تبلغ ٩٠ في المائة؛
- نسبة المكاتب القطرية التي تنفذ إجراءات تشغيل موحدة تبلغ ٥٥ في المائة.

٢٠ - وحقق نحو ثلثي مؤشرات الفعالية والكفاءة المؤسسية أهدافه المرحلية التراكمية لعام ٢٠١٥ أو تجاوزها أو اقترب للغاية منها.

٢١ - وعُنت المؤشرات التي حققت أهدافها المرحلية أو تجاوزتها بقياس أوجه التقدم في المجالات التالية: التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكفاءة الإدارة، والامتثال للمعايير الأمنية والمالية ومعايير الشراء، ومراجعة الحسابات، وإدارة الموارد البشرية، وتنفيذ خطة عمل البرنامج الإنمائي في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. ويبين تنفيذ سياسة استرداد التكاليف إحرازَ تقدم كبير، وإن كان يتعين بذل مزيد من الجهود لبلوغ المستوى المستهدف لعام ٢٠١٧ (انظر أيضا استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة).

٢٢ - وأما المؤشرات التي قصُرت عن أهدافها المرحلية بنسبة تقل عن ٢٠ في المائة فيمكن تقسيمها إلى مجموعتين. فمن ناحية، لوحظ إحراز تقدم جيد ومطرد في مؤشرات الامتثال للمعايير الداخلية للشفافية والإفصاح عن المعلومات، والحد من نفقات السفر للمديرين، وإشراك الموظفين، وقد اقتربت جميعها للغاية من تحقيق أهدافها المرحلية. ومن ناحية أخرى، يتعين إيلاء الاهتمام لمسألة انخفاض مستويات تعبئة الموارد، واستمرار بطء التقدم المحرز في استيفاء متطلبات استمرارية تصريف الأعمال، وقصور التقارير السنوية المستوفية لمعايير أرقى المقدمة من المكاتب القطرية، وتصورات الشركاء بشأن فعالية المنظمة في إنجاز النتائج المقررة في الخطة الاستراتيجية (استناداً إلى بيانات أوائل عام ٢٠١٥).

٢٣ - وتتضمن المؤشرات التي سجلت أداءً أقل بكثير من المتوقع مؤشر الإنفاق الذي يشكل فيه العمل الجنساني مكوناً كبيراً، وهو مؤشر سيعزّز رصده. ولا تزال البيانات المتعلقة برضا الشركاء عن الدور القيادي لنظام المنسق المقيم تستند إلى الدراسة الاستقصائية التي أجريت في شباط/فبراير ٢٠١٥. وقد زاد البرنامج الإنمائي مساهمته في نظام المنسق المقيم في عام ٢٠١٥ وسيعاد تقييم رضا الشركاء في أوائل عام ٢٠١٧.

باء - نظرة متعمقة إلى الملامح العامة للأداء الإنمائي

٢٤ - أدخل البرنامج الإنمائي عدداً من التحسينات على طرق رصده للأداء. وُرفِع مستوى الطموح المبين في بطاقة تقرير التنمية التي بدأ العمل بها في عام ٢٠١٤، فأصبحت المؤشرات التي يقل أدائها عن ٦٠ في المائة من قيمة أهدافها المرحلية تصنف باللون "الأحمر" (مقارنة بنسبة ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٤)، وهو معيار جرى تنسيقه مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وإضافةً إلى ذلك، استُحدث مؤشران جديداً هما 'النسبة المئوية للبلدان التي حققت نتائجها المعتمدة في عام ٢٠١٥ أهدافها المرحلية أو تجاوزتها'؛ و'مقارنة الأداء الجنساني لعام ٢٠١٥ بالأداء العام لعام ٢٠١٥'. وعلاوةً على ذلك، أكمل البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٥ عملية على نطاق المنظمة لتحسين جودة أدلته الإنمائية (المرفق).

٢٥ - ويرد أدناه بيان بمجمل النتائج، وترد في المرفق أمثلة من البرامج القطرية والإقليمية والعالمية.

النتيجة ١: تحقيق النمو والتنمية على نحو شامل للجميع وقابل للاستدامة ويتضمن قدرات إنتاجية تتيح فرص العمل وسبل العيش للفقراء والمستبعدين

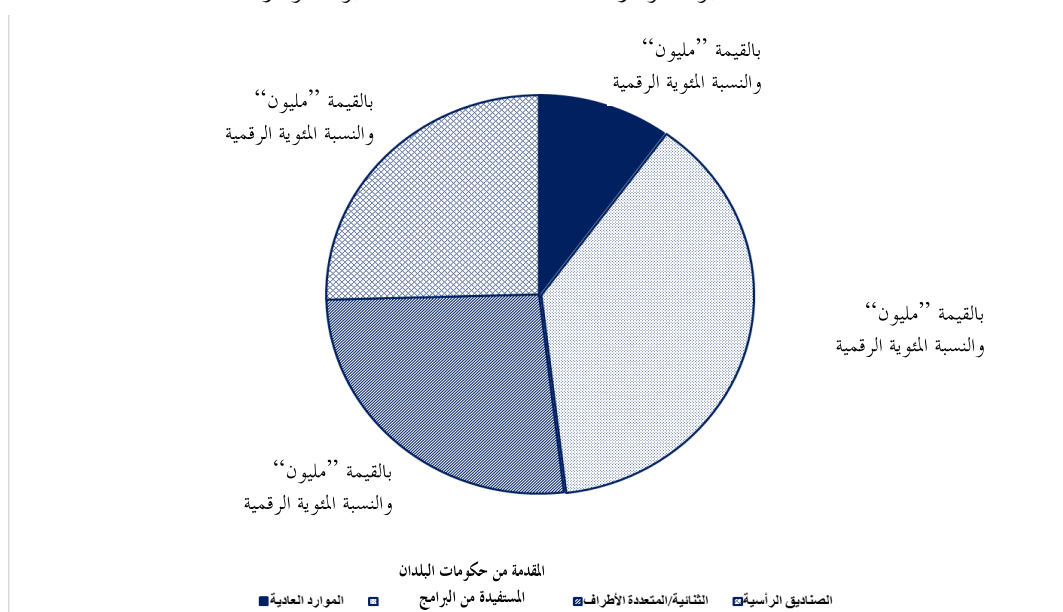
الناتج الوارد في الخطة الاستراتيجية	٢٠١٤	٢٠١٥	المبلغة	عدد	النسبة المئوية للبلدان التي حققت نتائجها المعتمدة	الأداء الجنساني لعام ٢٠١٥ مقارنة بالأداء العام
١-١ التحول الهيكلي في القدرات الإنتاجية	١١١ في المائة	١١٦ في المائة	١١٨	٥٧ في المائة	أقل (١٠٣ في المائة)	
٢-١ الحماية الاجتماعية الشاملة والمستدامة	١٦٣ في المائة	١١١ في المائة	٤٩	٩١ في المائة	أقل (١٠٠ في المائة)	
٣-١ الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وخدمات النظام الإيكولوجي والمواد الكيميائية والنفايات	٩١ في المائة	٨٩ في المائة	١١٥	٧٥ في المائة	أقل (٧٣ في المائة)	
٤-١ التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره	١٠٩ في المائة	١٠٤ في المائة	١١٩	٨٦ في المائة	لا ينطبق	
٥-١ تزايد كفاءة الطاقة وتيسر حصول الجميع على الطاقة من مصادر حديثة	١١٤ في المائة	٩١ في المائة	٨٢	٦٨ في المائة	أعلى (١١٦ في المائة)	
أوجه الإنفاق التي تشكل المساواة بين الجنسين هدفاً "هاماً" أو "رئيسياً" فيها: ٤٢ في المائة						

الشكل ٣

النفقات المؤقتة للبرامج، ٢٠١٤-٢٠١٥

٢٠٩ مليون دولار (٢٦ في المائة من المجموع)

٢٠١٤: ١٢٠ مليون دولار ٢٠١٥: ١٠٨٩ مليون دولار



٢٦ - وكان الأداء في إطار النتيجة ١ جيداً في معظمه، مع تجاوز ثلاثة نواتج أهدافها المرحلية لعام ٢٠١٥، وقصور ناتجين عن تحقيق هدفيهما المرحليين بنسبة تقارب ١٠ في المائة. ويعزى تصنيف الناتجين ٣-١ و ١-٥ باللون "الكهرماني" إلى قصور عدد محدود نسبياً من البلدان (نحو ٢٠) عن تحقيق أهدافها المرحلية لعام ٢٠١٥. وسيجرى المزيد من التحقيق في الأسباب المحتملة لذلك. وفي حين أن أداء المؤشرات الجنسانية قد تجاوز الأهداف المرحلية لتلك المؤشرات، فقد كان أقل قوةً من الأداء العام وهو ما يعزى جزئياً إلى انخفاض أداء المؤشرات فيما يتعلق بفرص العمل وسبل العيش للنساء.

٢٧ - وبلغ مجموع النفقات في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ ما قدره ٢ ٢٠٩ مليون دولار، مع انخفاضه بنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠١٥.

٢٨ - وتضمنت النتائج التي تحققت بدعم من البرنامج الإنمائي ما يلي:

(أ) تحسن السياسات أو النظم أو التدابير المؤسسية الرامية إلى إيجاد فرص العمل وسبل العيش في ٦٣ بلداً؛

(ب) استحداث أكثر من ١,١٥٩ مليون فرصة عمل من خلال أنشطة التحول الاقتصادي في ٧٥ بلداً (٤٢ في المائة منها للنساء) واستحداث ٨٣ ٠٠٠ فرصة عمل أخرى من خلال إدارة الموارد الطبيعية في ٤١ بلداً (٥١ في المائة منها للنساء)؛

(ج) استفادة ٨,٢٢ ملايين شخص في ٨٦ بلداً (٥٧ في المائة منهم نساء) من توفير المزيد من سبل العيش من خلال أنشطة التحول الاقتصادي واستفادة ٥,٦٥ ملايين شخص آخرين في ٧٢ بلداً (٥٠ في المائة منهم نساء) من سبل العيش المتوفرة من خلال إدارة الموارد الطبيعية؛

(د) زيادة الاستدامة المالية في نظم الحماية لدى ١٤ بلداً؛

(هـ) تحسن فرص حصول أكثر من ٢,٥ مليون شخص على الطاقة؛

(و) قيام ٧٦ بلداً بتطبيق تدابير تهدف إلى تحقيق التنمية المنخفضة الانبعاثات وغير القابلة للتضرر بالمناخ، وإقامة ٥١٣ شراكة إنمائية جديدة لتوفير حلول الطاقة المستدامة؛

(ز) تضمين بيانات ومدخلات تحليلية واستشارية في السياسات الوطنية بشأن

استخدام الطاقة النظيفة وكفاءة الطاقة في ١٢ بلداً؛

(ح) إعداد مساهمات مزمنة محددة وطنيا في ٤٣ بلدا؛

(ط) تمكن بلدين من الاستفادة من التمويل الأولي المقدم من الصندوق الأخضر للمناخ؛

(ي) الحفاظ على الغابات والمراعي والتنوع البيولوجي والموارد المائية و/أو حمايتها و/أو استخدامها بطريقة مستدامة مع وضع ٩٧١ آلية جديدة للشرابات التي تدعم الحلول المستدامة في ٨٠ بلدا.

النتيجة ٢: الوفاء بتوقعات المواطنين بشأن الحق في التعبير والتنمية وسيادة القانون والمساءلة عن طريق نظم أقوى للحكم الديمقراطي

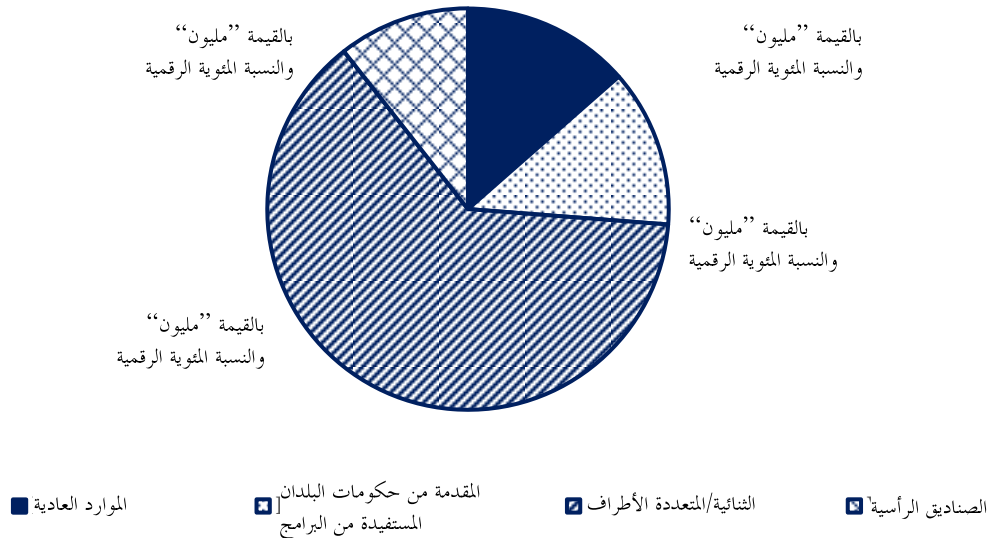
النتائج الواردة في الخطة الاستراتيجية	التقدم المحرز قياسا على الأهداف المرحلية		النسبة المئوية للبلدان التي حققت نتائجها المعتمدة لعام ٢٠١٥	الأداء الجنسي لعام ٢٠١٥ مقارنة بالأداء العام
	٢٠١٤	٢٠١٥		
١-٢ البرلمان وهياكل وضع الدستور والمؤسسات الانتخابية	١٢٠ في المائة	١٠٥ في المائة	٩٣	٧٨ في المائة
٢-٢ مكافحة الفساد	١٠٣ في المائة	٩٧ في المائة	٥٧	٨٢ في المائة
٣-٢ قدرات مؤسسات حقوق الإنسان	١٠٩ في المائة	١٠٦ في المائة	٦٧	٩٣ في المائة
٤-٢ مشاركة المجتمع المدني	١٠٠ في المائة	٩٥ في المائة	٧٥	٧٤ في المائة
٥-٢ الأطر والسياسات والمؤسسات اللازمة لكفالة حفظ الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وتقاسم منافعها واستخدامها بصورة مستدامة	١٦٩ في المائة	١٠٤ في المائة	٩٦	٧٩ في المائة
٦-٢ التمييز والقضايا الناشئة	١٥٠ في المائة	١٢٢ في المائة	٣٣	٥٠ في المائة
أوجه الإنفاق التي تشكل المساواة بين الجنسين هدفا "هاما" أو "رئيسيا" فيها: ٣٦ في المائة				

الشكل ٤

النفقات المؤقتة للبرامج، ٢٠١٤-٢٠١٥

١ ١٣٥ مليون دولار (١٣ في المائة من المجموع)

٢٠١٤: ٦٠٦ ملايين دولار ٢٠١٥: ٥٢٩ مليون دولار



٢٩ - وكان الأداء في إطار النتيجة ٢ جيداً، مع تجاوز أربعة نواتج أهدافها المرحلية لعام ٢٠١٥ وقصور ناتجين بنسبة ٥ في المائة أو أقل. وسبب التصنيف 'الكهرماني' للناتجين ٢-٢ و ٤-٢ هو قصور ٦ بلدان و ١٨ بلداً، بالترتيب، عن تحقيق أهدافها المرحلية. وسيجرى تحقيق في الأسباب المحتملة لتأخر الأداء. وكان أداء المؤشرات الجنسانية جيداً، إذ تجاوز الأداء العام فيما يتصل بالنواتج ذات الصلة، مما يدل على إحراز نتائج في مجالات المشاركة السياسية للمرأة، وإشراك المرأة في الحكم على المستويات المحلية، والإصلاحات القانونية المتعلقة بالمرأة.

٣٠ - وبلغ مجموع النفقات في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ مبلغاً قدره ١ ١٣٥ مليون دولار، أي بانخفاض نسبته ١٣ في المائة في عام ٢٠١٥، يتعلق معظمه بالناتج ٢-١، الذي حدث فيه أكبر انخفاض بين جميع النتائج. وثمة تطور مشجع يتمثل في الحصة المتزايدة للنفقات الممولة من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج للناتج ٢-١ و ٢-٢ و ٦-٢.

٣١ - وكان من ضمن النتائج التي تحققت بدعم من البرنامج الإنمائي ما يلي:

- (أ) ازدياد عدد الناحيين المسجلين بأكثر من الضعف، وذلك من ٢٩,٤ مليون ناخب في عام ٢٠١٤ إلى أكثر من ٦٨ مليون ناخب في عام ٢٠١٥ في ٣٧ بلدا؛
- (ب) ازدياد عدد النساء المشاركات بصفتهم مرشحات في الانتخابات الوطنية في ٢٦ بلدا من ٣ ٨٢٢ في عام ٢٠١٤ إلى ٨ ٦٦٦ في عام ٢٠١٥؛
- (ج) إعداد دساتير أو تعديلها في ١٠ بلدان؛
- (د) تحسن القدرات الإدارية والبشرية للبرلمانات في ٤٥ بلدا، وهيئات وضع الدساتير في ٣٢ بلدا وهيئات إدارة الانتخابات في ٣٨ بلدا؛
- (هـ) اعتماد ٥٨ مبادرة للتخفيف من مخاطر الفساد بالقطاعات في ٣٥ بلدا؛
- (و) تطبيق ٣٢ بلدا لأطر قانونية وتنظيمية محسنة لإشراك المجموعات النسائية وتطبيق ٢٨ بلدا لأطر لإشراك المجموعات الشبابية؛
- (ز) زيادة القدرة على العمل في مسائل التنمية وذات الصلة بالآزمات في أوساط المجموعات النسائية في ٣٧ بلدا، وفي أوساط المجموعات الشبابية في ٣٩ بلدا؛
- (ح) توسيع قدرات مؤسسات حقوق الإنسان في ٣٧ بلدا.

النتيجة ٣: امتلاك البلدان مؤسسات معززة قادرة على توفير الخدمات الأساسية للجميع تدريجيا

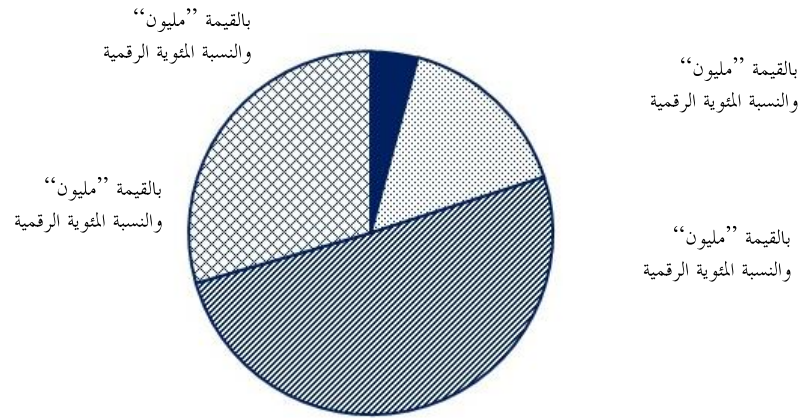
النتائج الواردة في الخطة الاستراتيجية	التقدم المحرز قياسا على الأهداف المرحلية		النسبة المئوية للبلدان التي حققت نتائجها المعتمدة لعام ٢٠١٥	الأداء الجنساني لعام ٢٠١٥ مقارنة بالأداء العام
	٢٠١٤	٢٠١٥		
١-٣ المسؤولية الوطنية عن عمليات الإنعاش في ١٥٠ في المائة والتنمية	١٠٣ في المائة	٢٦	٥٠ في المائة	لا ينطبق
٢-٣ القدرة دون الوطنية على توفير الخدمات ١٠٥ في المائة الأساسية	٩٨ في المائة	٧٠	٨٩ في المائة	لا ينطبق
٣-٣ الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة ١٣٠ في المائة البشرية والخدمات ذات الصلة	١٠٥ في المائة	٣٠	٧٦ في المائة	أعلى (١١٤ في المائة)
٤-٣ سيادة القانون/إمكانية اللجوء إلى القضاء ٢٠٨ في المائة	١٥٦ في المائة	٥٢	٦٤ في المائة	أقل (١١٨ في المائة)
٥-٣ أمن المواطنين	١٣٣ في المائة	١٢٦ في المائة	٨٩ في المائة	أقل (٩٣ في المائة)
أوجه الإنفاق التي تشكل المساواة بين الجنسين هدفا "هاما" أو "رئيسيا" فيها: ٢٨ في المائة				

الشكل ٥

النفقات المؤقتة للبرامج، ٢٠١٤-٢٠١٥

٢ ٩٤٣ مليون دولار (٣٤ في المائة من المجموع)

٢٠١٤: ١ ٤٨٤ مليون دولار ٢٠١٥: ١ ٤٥٩ مليون دولار



■ الصناديق الرأسمية ■ الثنائية/المتعددة الأطراف ■ المقدمة من الحكومات المستفيدة من البرامج ■ الموارد العادية

٣٢ - وكان الأداء في إطار النتيجة ٣ قوياً، حيث تجاوزت أربعة من أصل خمسة نواتج أهدافها المرحلية لعام ٢٠١٥، وكان تجاوز ثلاثة من هذه الأربعة بهامش أكبر من تجاوز أي ناتج آخر. وسبب التصنيف 'الكهرماني' للناتج ٣-٢ هو قصور خمسة بلدان عن أهدافها المرحلية. غير أن أداء المؤشرات الجنسانية كان أقل من الأداء العام في إطار الناتج ٣-٤ (ولكن أعلى من الهدف المرحلي) وفي إطار الناتج ٣-٥، ويعزى السبب في حالة الناتج ٣-٥ إلى القصور عن الأهداف المرحلية المتعلقة باستراتيجيات الأمن المراعية للاعتبارات الجنسانية.

٣٣ - وبلغ مجموع النفقات في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ مبلغاً قدره ٢ ٩٤٣ مليون دولار، مما مثل انخفاضاً بلغت نسبته ٦,١ في المائة في عام ٢٠١٥.

٣٤ - وتضمنت النتائج التي تحققت بدعم من البرنامج الإنمائي ما يلي:

(أ) وصول رسائل بشأن تغيير السلوك إلى أكثر من ١٠,٦ مليون امرأة و ١٢,٣ مليون رجل؛

(ب) تلقي ١,٨ مليون شخص للعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية؛

(ج) إقامة حوارات وطنية في ٦٢ بلدا لاستعراض الحواجز القانونية والسياسية التي تعوق تقديم الخدمات للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والفئات السكانية الأخرى؛

(د) إكمال تقييمات البيئة القانونية في ٥٢ بلدا؛

(هـ) تحسين القدرات فيما يتعلق بتخطيط الخدمات الأساسية على المستوى دون الوطني و/أو ميزنتها و/أو رصدها في ٣٩ بلدا؛

(و) حصول نحو ١٠٠ ٧٤٠ امرأة و ٩٠٠ ٧١٨ رجل على خدمات قانونية ذات الصلة بالعدالة؛

(ز) إحالة نحو ٣٠٠ ١٨ واقعة عنف قائمة على نوع الجنس و ٤٠٧ ٠٠٠ واقعة عنف غير قائمة على نوع الجنس إلى نظام العدالة الرسمي؛

(ح) إدماج تدابير ترمي إلى تحسين مهام الحوكمة الأساسية في خطط الإنعاش الوطنية؛

١' بلوغ الأهداف المرحلية المتعلقة بصياغة السياسات والإدارة المالية العامة في سبعة بلدان؛

٢' بلوغ الأهداف المرحلية المتعلقة بـ "إدارة مركز الحكومة" في ثمانية بلدان؛

٣' بلوغ الأهداف المرحلية المتعلقة بإدارة الخدمة المدنية في ١٠ بلدان؛

٤' بلوغ الأهداف المرحلية المتعلقة بالإدارة المحلية في ستة بلدان؛

٥' بلوغ الأهداف المرحلية المتعلقة بتنسيق المعونة في تسعة بلدان؛

(ط) توفير إمكانية وصول عدد من الضحايا يناهز ٨٠٠ ٤١٤ من الذكور و ٥٠٠ ٣٠٤ من الإناث إلى إجراءات العدالة الانتقالية؛

(ي) تحسين القدرات في ٢٤ بلدا في مجال إدارة قطاع الأمن والإشراف عليه؛

(ك) وضع استراتيجيات أمنية مراعية للاعتبارات الجنسانية وقائمة على الأدلة للحد من العنف المسلح و/أو تحديد الأسلحة الصغيرة تنفذ على مستوى المجتمعات المحلية في ١٦ بلدا.

النتيجة ٤ : أحرز تقدم أسرع من ذي قبل في الحد من عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة

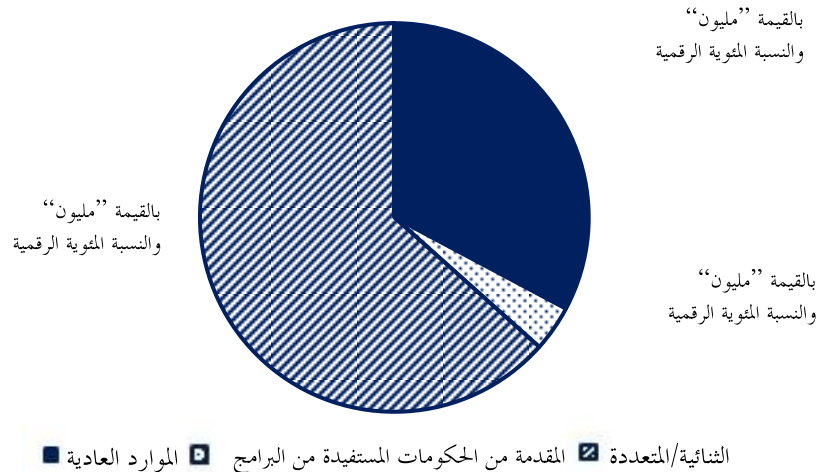
الناتج الوارد في الخطة الاستراتيجية	٢٠١٤	٢٠١٥	المبلغة	عدد البلدان	النسبة المئوية للبلدان التي حققت نتائجها المعتمدة لعام ٢٠١٥	الأداء الجنساني لعام ٢٠١٥ مقارنة بالأداء العام
١-٤ التمكين الاقتصادي للمرأة	١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة	٢٤	٩١ في المائة	نفس المستوى	
٢-٤ القدرة دون الوطنية على توفير الخدمات ١٩٢ في المائة الأساسية	١١٨ في المائة	٣٣	٨١ في المائة	نفس المستوى		
٣-٤ الأدلة الجنسانية	٥٠ في المائة	١٠٠ في المائة	٢٥	٨٣ في المائة	نفس المستوى	
٤-٤ مشاركة المرأة في صنع القرار	٨٦ في المائة	١٠٥ في المائة	٣٨	٦٨ في المائة	نفس المستوى	
أوجه الإنفاق التي تشكل المساواة بين الجنسين هدفاً "هاماً" أو "رئيسياً" فيها: ٩٦ في المائة						

الشكل ٦

النفقات الموقّعة للبرامج، ٢٠١٤-٢٠١٥

٦٤ مليون دولار (١ في المائة من المجموع)

٢٠١٤: ٣١ مليون دولار ٢٠١٥: ٣٣ مليون دولار



٣٥ - وكان الأداء قوياً في إطار النتيجة ٤، وقد تجلّى ذلك في تجاوز جميع النواتج أهدافها المرحلية لعام ٢٠١٥ وتسجيل الناجحين ٣-٤ و ٤-٤ تحسناً ملحوظاً عما سجلناه في عام ٢٠١٤.

٣٦ - ووصل مجموع النفقات في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ٦٤ مليون دولار، ليسجل بذلك زيادة بلغت نسبتها ٧ في المائة في عام ٢٠١٥.

٣٧ - وكان من ضمن النتائج التي تحققت بدعم البرنامج الإنمائي ما يلي:

- (أ) اعتماد ٢١ من القوانين والسياسات الجديدة وتعزيز ٤٢ من القوانين والسياسات في ٢٤ بلدا؛
- (ب) استفادة أكثر من ١٣ ١٠٠ امرأة من التدابير الخاصة و/أو التدابير العامة التي ترمي إلى دعم الاستعداد لتولي أدوار القيادة وصنع القرار؛
- (ج) تعزيز ١٤ بلدا للأطر القانونية والسياساتية لمنع ومواجهة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس؛
- (د) توفير ستة بلدان إضافية لخدمات متعددة القطاعات، بما فيها خدمات العدالة والأمن التي تستهدف العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس؛
- (هـ) التعجيل بتنفيذ السياسات المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة في ١٠ بلدان.

النتيجة ٥: توافر القدرة لدى البلدان على تقليل احتمالات نشوب التراعات والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، بما فيها الكوارث الناجمة عن تغير المناخ

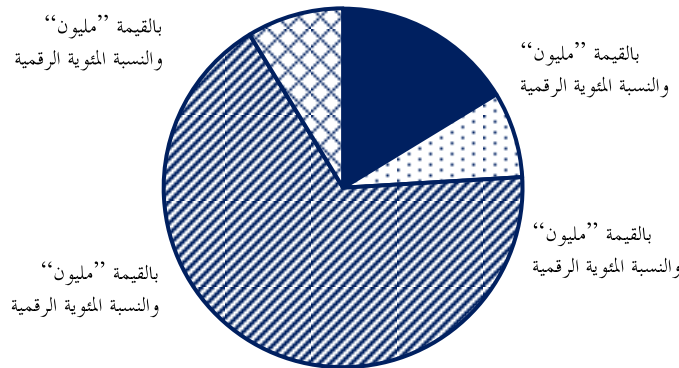
الناتج الوارد في الخطة الاستراتيجية	٢٠١٤	٢٠١٥	المبلغ	البلدان	عدد	النسبة المئوية للبلدان التي حققت نتائجها المعتمدة لعام ٢٠١٥ مقارنة بالأداء العام	الأداء الجنساني
١-٥ آليات تقييم المخاطر الطبيعية والتي من صنع الإنسان	١٠١ في المائة	١٠٣ في المائة	٤٢	٨٢ في المائة	أقل (٩٦ في المائة)		
٢-٥ إدارة مخاطر الكوارث وتغير المناخ	١٢٠ في المائة	١٠٧ في المائة	٧٣	٧٠ في المائة	أعلى (١٢٧ في المائة)		
٣-٥ إدارة مخاطر الكوارث والمناخ المراعية للاعتبارات الجنسانية	٩٩ في المائة	١٠٩ في المائة	٢٤	٦٤ في المائة	أقل (١٠٢ في المائة)		
٤-٥ التأهب للأخطار الطبيعية	٩٩ في المائة	١٠٣ في المائة	٦٠	٦٥ في المائة	لا ينطبق		
٥-٥ الإدارة السلمية للتراعات	١٦٢ في المائة	١٠٢ في المائة	٢٥	٨٩ في المائة	لا ينطبق		
٦-٥ بناء توافق في الآراء بشأن الأولويات غير المتفق عليها	١٠٠ في المائة	١٠٦ في المائة	٢٦	١٠٠ في المائة	لا ينطبق		
أوجه الإنفاق التي تشكل المساواة بين الجنسين هدفاً "هاماً" أو "رئيسياً" فيها: ٢٨ في المائة							

الشكل ٧

النفقات المؤقتة للبرامج، ٢٠١٤-٢٠١٥

٥٠٧ ملايين دولار (٦٠ في المائة من المجموع)

٢٠١٤: ٢٥٢ مليون دولار ٢٠١٥: ٢٥٦ مليون دولار



■ الصناديق الرأسية ■ الثنائية/المتعددة الأطراف ■ المقدمة من الحكومات المستفيدة من البرامج ■ الموارد العادية

٣٨ - وكان الأداء قويا في إطار النتيجة ٥، حيث تجاوزت جميع النواتج أهدافها المرحلية لعام ٢٠١٥. وطراً على الناتجين ٣-٥ و ٤-٥ تحسن ملحوظ مقارنة بعام ٢٠١٤. غير أن أداء المؤشرات الجنسانية كان أقل من الأداء العام في ناتجين من ثلاثة نواتج ذات صلة، ولا سيما الناتج ١-٥ حيث كان أداء بلدين دون المستوى المطلوب في إنجاز الخطط القائمة على مراعاة المخاطر والتي تميز بين الآثار التي تلحق بالرجل وتلك التي تلحق بالمرأة.

٣٩ - وسجل مجموع النفقات في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ مبلغاً قدره ٥٠٧ ملايين دولار، ممثلاً بذلك ارتفاعاً بلغت نسبته ١,٦ في المائة في عام ٢٠١٥.

٤٠ - وقد تضمنت النتائج التي تحققت بدعم البرنامج الإنمائي ما يلي:

(أ) وضع ٢٦٨ من الخطط والبرامج التي تسترشد بتقييمات وطنية ودون وطنية لمخاطر الكوارث والمناخ قائمة على دراسة أخطار متعددة في ٣٠ بلداً؛

(ب) وضع ٧٩ خطة جديدة تتناول إدارة مخاطر الكوارث و/أو المخاطر المناخية في ١٢ بلداً (٥٩ منها تراعي الاعتبارات الجنسانية)؛

(ج) وجود أحكام تشريعية/تنظيمية على المستويين الوطني/دون الوطني لإدارة مخاطر الكوارث والمناخ في ٣٥ بلداً؛

- (د) وضع ١٠٣٥ خطة جديدة للحد من مخاطر الكوارث والتكيف معها في ٥١ بلداً (٢٧٤ منها تراعي الاعتبارات الجنسانية)؛
- (هـ) تحسين التدابير الرامية إلى التعامل مع الكوارث باستخدام ١٨٩ نظاماً من نظم الإنذار المبكر المتكاملة الجديدة في ٢٦ بلداً؛
- (و) وضع ٤٠٧ من خطط التأهب الجديدة في ٢٨ بلداً.

النتيجة ٦: تحقيق التعافي المبكر والعودة السريعة إلى مسارات التنمية المستدامة في بيئات ما بعد النزاع وما بعد الكوارث

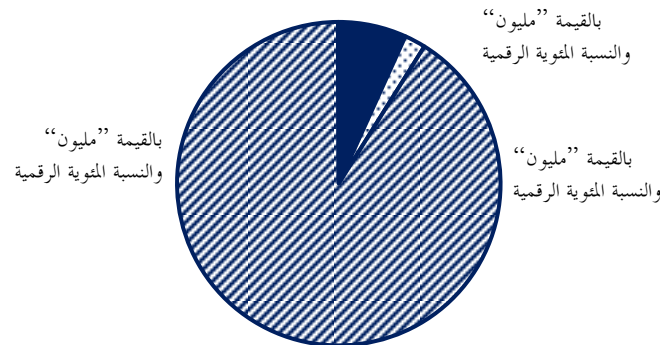
الناتج الوارد في الخطة الاستراتيجية	٢٠١٤	٢٠١٥	التقدم المحرز قياساً على الأهداف المرحلية		النسبة المئوية للبلدان التي حققت نتائجها المعتمدة لعام ٢٠١٥	الأداء الجنساني لعام ٢٠١٥ مقارنة بالأداء العام
			عدد البلدان	المبلغ		
١-٦ التنشيط الاقتصادي المبكر	١٣٩ في المائة	١٠٣ في المائة	٢٩	٦٠ في المائة	أعلى (١١٥ في المائة)	
٢-٦ توافر القدرات اللازمة للتعافي المبكر	١٠٠ في المائة	١٠٩ في المائة	٢٨	٨٩ في المائة	لا ينطبق	
٣-٦ إقامة شراكات مبتكرة	٨٥ في المائة	١٠٣ في المائة	١٣	٦٧ في المائة	لا ينطبق	
٤-٦ التماسك الاجتماعي والثقة	١٥٢ في المائة	١٢٦ في المائة	٢١	١٠٠ في المائة	أقل (١٠٩ في المائة)	
أوجه الإنفاق التي تشكل المساواة بين الجنسين هدفاً "هاماً" أو "رئيسياً" فيها: ٢٨ في المائة						

الشكل ٨

النفقات المؤقتة للبرامج، ٢٠١٤-٢٠١٥

٦١٢ مليون دولار (٧ في المائة من المجموع)

٢٠١٤: ٢٨١ مليون دولار ٢٠١٥: ٣٣١ مليون دولار



■ الموارد العادية ■ المقدمة من الحكومات المستفيدة من البرامج ■ الثنائية/المتعددة الأطراف

٤١ - وكان الأداء في إطار النتيجة ٦ قويا، حيث تجاوزت جميع النواتج أهدافها المرحلية لعام ٢٠١٥، وطراً تحسن ملموس في الناتج ٦-٣ (ولكن في عدد صغير من البلدان). وانخفض أداء المؤشرات الجنسانية ضمن الناتج ٦-٤، مع أنه ما زال يتجاوز الأهداف المرحلية، وارتفع أداء هذه المؤشرات ضمن الناتج ١-٦، انعكاساً للأداء المرتفع فيما يتعلق بإتاحة فرص عمل للنساء في حالات الطوارئ. ورغم هذا التحسن، يلزم مواصلة تعزيز الجهود المبذولة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة الإنعاش المبكر والعودة إلى التنمية المستدامة.

٤٢ - وسجل مجموع النفقات في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ مبلغاً قدره ٦١٢ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ١٨ في المائة في عام ٢٠١٥.

٤٣ - وكان من ضمن النتائج التي تحققت بدعم من البرنامج الإنمائي ما يلي:

(أ) إيجاد أكثر من ٤٠٠ ١٤٧ فرصة عمل في حالات الطوارئ؛

(ب) استفادة نحو ٦٠٠ ٣٣٧ ٥ شخص من الفرص المتنوعة لكسب الرزق، وقد ضم هذا العدد ما يزيد عن مليوني امرأة؛

(ج) قيام ١٣ بلداً بتحسين قدراته على قيادة وتنسيق أنشطة الإنعاش المبكر، منها بلدان متضررة من فيروس إيبولا، مع إبلاغ تسعة بلدان منها أيضاً عن امتلاكها لآليات معززة للتمويل أو إدارة المعونة، منها بلدان متضررة من الأزمة السورية؛

(د) ارتفاع النسبة المئوية لمجموع الموارد المحشودة للإنعاش المبكر (قياساً على المستويات المستهدفة) إلى ١٨,٧ في المائة في عام ٢٠١٥، بعد أن كانت ١١,٢ في المائة في عام ٢٠١٣ و ١٥,١ في المائة في عام ٢٠١٤؛

(هـ) إقامة ٩٩ شراكة جديدة بشأن الحلول المبتكرة للتعافي المبكر في تسعة بلدان، منها ٢٢ شراكة مع القطاع الخاص.

النتيجة ٧: إيلاء المناقشات والإجراءات الإنمائية على جميع المستويات الأولوية لمسائل الفقر وعدم المساواة والإقصاء، انسجاماً مع مبادئنا في العمل

الناتج الوارد في الخطة الاستراتيجية	التقدم المحرز قياساً على الأهداف المرحلية		النسبة المئوية للبلدان التي حققت نتائجها المعتمدة لعام ٢٠١٥	البلدان المبلغة المرحلية أو تجاوزتها	الأداء الجنساني لعام ٢٠١٥ مقارنة بالأداء العام
	٢٠١٤	٢٠١٥			
١-٧ تحقيق توافق عالمي في الآراء بشأن الأهداف ١٨٢ في المائة الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥	١٠٧ في المائة	١٠٧ في المائة	مكتسب لا ينطبق	أقل (١٠٠ في المائة)	نفس المستوى
٢-٧ رصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف ١١٧ في المائة الإنمائية للتنمية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥	١٣٣ في المائة	٣٨	١٠٠ في المائة	لا ينطبق	نفس المستوى
٣-٧ الخطط الإنمائية الوطنية بشأن الفقر وعدم ١٤٥ في المائة المساواة	١١١ في المائة	٤١	٨١ في المائة	لا ينطبق	لا ينطبق
٤-٧ المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أوجه ١٠٠ في المائة تمويل التنمية العالمية	٩٤ في المائة	٢٩	٨٩ في المائة	لا ينطبق	لا ينطبق
٥-٧ التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون ١١٣ في المائة الثلاثي	١٠٧ في المائة	٢٧	٧٩ في المائة	لا ينطبق	لا ينطبق
٦-٧ الابتكار	١٣٣ في المائة	٢٦	٨٠ في المائة	لا ينطبق	لا ينطبق
٧-٧ إدارة المعارف	١٠١ في المائة	١١٨ في المائة	مكتسب لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
٨-٧ نقاط الاختناق في مسيرة تحقيق الأهداف ٥٥ في المائة الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً	١٢٣ في المائة	١٢٣ في المائة	مكتسب لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

أوجه الإنفاق التي تشكل المساواة بين الجنسين هدفاً "هاماً" أو "رئيسياً" فيها: ١٧ في المائة

* مكتب دعم السياسات والبرامج.

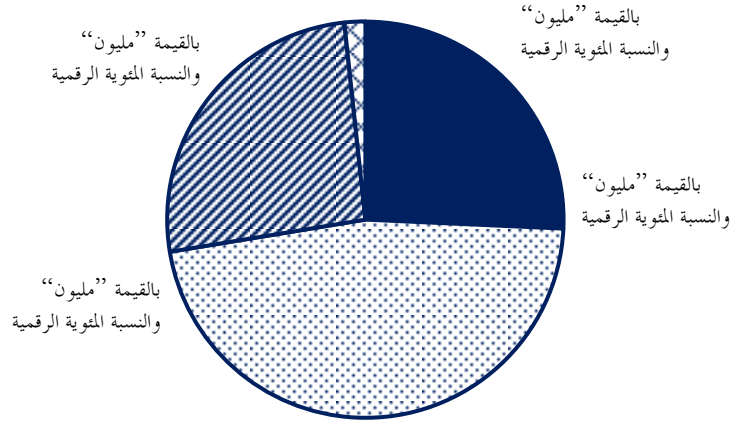
** مكتب تقرير التنمية البشرية.

الشكل ٩

النفقات المؤقتة للبرامج، ٢٠١٤-٢٠١٥

٤٤٣ ملايين دولار (٥ في المائة من المجموع)

٢٠١٤: ٢١٥ مليون دولار ٢٠١٥: ٢٢٨ مليون دولار



■ الصناديق الرأسية ■ الثنائية/المتعددة الأطراف ■ المقدمة من الحكومات المستفيدة من البرامج ■ الموارد العادية

٤٤ - وكان التقدم المحرز في إطار النتيجة ٧ جيداً لكل النواتج تقريباً، مع تراجع الأداء بشكل طفيف في الناتج ٧-٤ وحدث تحسن كبير في الناتج ٧-٨. وفيما يتعلق بالناتج ٧-١، بلغ الأداء مستوى التوقعات فيما يتعلق بالمؤشرات الجنسانية بينما تجاوز التوقعات بالنسبة للمؤشرات الأخرى. وبلغت معظم البلدان التي اعتزمت تحقيق نتائج في عام ٢٠١٥ أهدافها المرحلية. وسبب تصنيف الناتج ٧-٤ باللون "الكهرماني" هو قصور بلدين عن أهدافهما المرحلية.

٤٥ - ووصل مجموع النفقات في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ مبلغاً قدره ٤٤٣ مليون دولار، ليسجل بذلك زيادة بنسبة ٦ في المائة في عام ٢٠١٥.

٤٦ - وتضمنت النتائج التي تحققت بدعم من البرنامج الإنمائي ما يلي:

(أ) تطبيق أطر لتعجيل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في ٥٣ بلداً؛

(ب) نشر تقارير عن رصد الأهداف الإنمائية للألفية في ٢٤ بلداً، مع التركيز على الانتقال إلى أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) إرساء الأسس للمساعدة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما فيها وضع نماذج للاقتصاد الكلي، وإجراء تحليل للشغرات في البيانات، ووضع مؤشرات للإدماج الاجتماعي، وإعداد "عرض" البرنامج الإنمائي؛

(د) استخدام ٢١ بلداً لبيانات محدثة ومصنفة لرصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية المتوائمة مع خطة عام ٢٠٣٠؛

(هـ) إبلاغ ٢٢ بلداً عن إحرازها تقدماً في التعاون الإنمائي الفعال؛

(و) استخدام ١٦ بلداً لآليات أكثر فاعلية لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية و/أو رصدها و/أو الإبلاغ عنها و/أو التحقق من استخدامها؛

(ز) تنفيذ ٦٨٩ مشروعاً في ١٣٢ بلداً من البلدان المستفيدة من كل من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مما يغطي نسبة تزيد عن ١٥ في المائة من مجموع المشاريع، مقابل ٤٦٩ مشروعاً نفذت في عام ٢٠١٤؛

(ح) إفادة ما يزيد عن ١٦ في المائة من المكاتب القطرية في عام ٢٠١٥ بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كانا يعتمدان على خدمات الوساطة في مجال نقل المعارف، وتنمية القدرات، وتيسير الشراكات؛

(ط) إدماج مبادئ بوسان الرئيسية للتعاون الإنمائي الفعال في إطار رصد أهداف التنمية المستدامة مما سيدعم عمليات أصحاب المصلحة المتعددين التي تقودها البلدان لقياس فعالية التعاون الإنمائي والشراكات الإنمائية.

جيم - صورة متعمقة للأداء المؤسسي

٤٧ - استجابة لقرار المجلس التنفيذي ٧/٢٠١٥، استحدث البرنامج الإنمائي بطاقة تقييم للأداء المؤسسي لاستعراض منتصف المدة (المرفق). وعلى غرار بطاقة تقييم الأداء الإنمائي، فهي توفر تصنيفاً للأداء المؤسسي في ثلاث درجات قياساً على الأهداف المرحلية السنوية.

٤٨ - واقرنت الخطة الاستراتيجية بعملية مقصودة لإصلاح الهيكل الأساسي المؤسسي للبرنامج الإنمائي وتمكين المنظمة من الاستفادة من مواردها بأقصى قدر من الفعالية وكفاءة التكلفة. ويتبين من تقييم الأداء في منتصف المدة أن عملية التغيير الهيكلي قد بدأت تحقق عائدات كبيرة (المرفق).

٤٩ - وأسفرت التغييرات الهيكلية في المقر عن تحسين فعالية تكاليف البرنامج الإنمائي، إذ أناحت إنفاق المزيد من الموارد على البرامج. وتحقق بالفعل في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

المهدف المرحلي لعام ٢٠١٧ وهو تحقيق الكفاءة الإدارية بنسبة ٨,١ في المائة. وأظهر استعراض الميزانية أن نسبة الموارد العادية التي تنفق على التكاليف المؤسسية قد انخفضت انخفاضاً كبيراً مقارنة بفترة السنتين السابقة. فخلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، أنفقت نسبة ٤٢ في المائة من الموارد العادية على التكاليف المؤسسية، مقابل نسبة ٣٨ في المائة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وهذا يعني أن حصة الموارد العادية المخصصة للأنشطة البرنامجية قد ارتفعت من ٥٨ إلى ٦٢ في المائة. وعلاوة على ذلك، ومن ضمن الموارد الأقل حجماً المخصصة للميزانية المؤسسية، انخفضت نسبة التكاليف الإدارية انخفاضاً كبيراً من ٦٢ إلى ٤٩ في المائة خلال فترتي السنتين الماضيتين، مع ازدياد الحصص المخصصة لفعالية التنمية وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة (٢١ و ٢٥ في المائة، على التوالي).

٥٠ - وتحقق عملية التغيير بالفعل، التي بلغت تكاليفها ٣٥ مليون دولار في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ كليهما وحقت وفورات في تكاليف المرتبات والإيجار قدرها حوالي ٣٣ مليون دولار في السنة، وفورات صافية في التكاليف. ومن المتوقع أن تزداد الوفورات الجارية مع ترشُّع الهياكل والنظم وأساليب العمل والممارسات الإدارية الجديدة في المنظمة. وانتقل المزيد من موظفين الاستشاريين وموظفي الدعم إلى المستوى الإقليمي فتغيرت نسبة الموظفين في المقر إلى الموظفين الإقليميين من ٤٠:٦٠ في عام ٢٠١٣ إلى ٤٥:٥٥ في عام ٢٠١٥.

فعالية التنمية (مؤشرات المستوى الثالث ١-١٣ من الإطار المتكامل للنتائج والموارد)
٥١ - تم الآن دمج وضع السياسات والخدمات الاستشارية التقنية في مكتب واحد يمكن أن ينشر أفرقة متعددة التخصصات للحلول الإنمائية. وأنشئ فريق معني بالأثر الإنمائي كي يهتم بفعالية البرامج والتنمية، مع زيادة التركيز على ضمان الجودة والإدارة بالنتائج وتحسين القدرات في مجال تحليل البيانات. وأدرجت في نظام التخطيط المركزي أداة لتخطيط الخدمات وإدارتها على الصعيد العالمي، مما أدى إلى تحسن القدرات على إدارة الخدمات وتقدير تكاليفها وتطويرها. ولئن كانت قلة الموارد تقتضي عدم ملء كل الوظائف في المراكز الإقليمية، فقد تبين من استعراض البرامج الإقليمية في منتصف المدة أن الدعم المباشر المقدم إلى المكاتب القطرية قد تحسن تحسناً كبيراً وأبرز أهمية المراكز الإقليمية.

٥٢ - وفي أعقاب جهود منسقة في مجال التدريب شملت أغلبية المكاتب القطرية، تم إضفاء طابع مؤسسي على المعايير المواضيعية ومعايير التصميم واتساق التنفيذ عن طريق معايير جودة البرامج والمشاريع التي أصبحت إلزامية في عام ٢٠١٦. وتبين الاستعراضات الداخلية أن ٧١ في المائة من وثائق البرامج القطرية الجديدة (من أصل ٣٠ وثيقة) كانت تستوفي معايير الجودة المعززة عند تقديمها لأول مرة في عام ٢٠١٥. وقام ٧٠ مكتباً قطرياً أيضاً

بتقييم مدى استيفاء تلك المعايير في أكثر من ٥٠٠ مشروع (٨,٥ في المائة من المجموع) في مرحلة تجريبية. وكانت النتائج مشجعة، إذ تبين أن ٦٠ في المائة من المشاريع الجديدة (في مرحلة التصميم) تستوفي بالفعل المعايير الجديدة الأكثر طموحاً. ولم يستوف تلك المعايير سوى ٢٩ في المائة من المشاريع التي تمر بمرحلتها النهائية (المرحلة من الخطوة الاستراتيجية السابقة).

٥٣ - وعلاوة على ذلك، أصبحت المعايير الاجتماعية والبيئية للبرنامج الإنمائي، التي وضعت في عام ٢٠١٥، جزءاً لا يتجزأ من البرمجة الجيدة وإدارة المخاطر. وتستند هذه المعايير إلى آلية مساءلة تتضمن عنصري الامتثال والتظلم. ويتوقع البرنامج الإنمائي أن تزيد هذه المعايير تعزيز الأداء البرنامجي وسيراقب أثرها على النتائج الإنمائية في المستقبل.

٥٤ - ومراجعة أداء الإدارة بالنتائج التي أجريت في عام ٢٠١٥، والتي حصلت على تقدير مرضٍ، تؤكد مدى التقدم الذي تحقق حتى الآن. فبحلول عام ٢٠١٥، كانت نسبة ٦٤ في المائة من المكاتب القطرية قد استوفت المعيار الداخلي المتمثل في إنفاق ما بين ١ و ٣ في المائة من الميزانية البرنامجية على الرصد والتقييم؛ وكان لدى ٥٦ في المائة منها واحد أو أكثر من أخصائيي الرصد والتقييم، وبذلك يصل مجموع القدرات إلى ١٢ موظفاً مكرساً في المراكز الإقليمية و ١٢٧ ممن يعادلهم من الأخصائيين المتفرغين في مجال الرصد والتقييم في المكاتب القطرية؛ وأفادت ٨٤ في المائة من المكاتب القطرية باتخاذ تدابير لتحسين قدرتها على جمع البيانات ورصدها؛ واستثمرت ٥٩ في المائة من المكاتب في تحسين نوعية تقييماتها اللامركزية؛ وفي ٥٦ في المائة من البلدان التي فيها وجود للبرنامج الإنمائي، كان هناك تعاون مع الشركاء لتعزيز النظم الإحصائية الوطنية.

المهام الإدارية (مؤشرات المستوى الثالث ١٤-٣٣ من الإطار المتكامل)

٥٥ - بدأ البرنامج الإنمائي تشغيل مكتب جديد للخدمات الإدارية ذي هيكل مبسط وتركيز أكبر على تقديم الخدمات الموجهة إلى العملاء والخدمات المتكاملة. وتم دمج اثنين من المراكز العالمية للخدمات المشتركة في وحدة موحدة تعالج وظائف مالية غير المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، مما يزيد الفعالية من حيث التكلفة و يتيح آلية لزيادة تجميع مهام المكاتب القطرية. وفي الوقت نفسه، تحسنت نوعية البيانات المالية، إذ أصبحت ٧٨ في المائة من الوحدات التشغيلية ممتثلة للمعايير الدولية، مقابل ٦٠ في المائة عام ٢٠١٤.

٥٦ - ومع أن الاستقصاء العالمي للموظفين الذي أجري عام ٢٠١٤ يشير إلى وجود مستويات مرتفعة من الاهتمام لدى الموظفين تبلغ ٧١ في المائة، فإنه يجري حالياً تنفيذ

إجراءات للمتابعة في ٣١ من المكاتب القطرية ووحدات المقر التي لم تكن تصنيفات الموظفين فيها مرضية. ومن التطورات الإيجابية في هذا الصدد بلوغ نسبة الموظفين المستهدف تحقيقها في عام ٢٠١٧ (٥٠ في المائة) قبل عامين من الموعد المحدد. بيد أن تحقيق تقدم أبطأ في بلوغ هذه النسبة في الرتبة ف-٤ وما فوقها، يدل على أن هناك مجالاً لمزيد من العمل.

الشراكات (مؤشرات المستوى الثالث ٣٤-٣٨ من الإطار المتكامل)

٥٧ - اعترفت الحملة العالمية للشفافية في المعونة بأن البرنامج الإنمائي هو الوكالة الإنمائية الأكثر شفافية في العالم، إذ صنفته في المرتبة الأولى في هذا المجال خلال السنتين الماضيتين. وواصل البرنامج الإنمائي السعي إلى تحقيق مزيد من الشفافية، إذ بلغت نسبة المكاتب القطرية التي تمثل لمعيار الشفافية الداخلي ٨٢ في المائة مقارنة بنسبة ٦٠ في المائة عام ٢٠١٤، ونشرت تلك المكاتب نتائج مستخلصة من أكثر من ٨٠٠ مشروع للمرة الأولى في عام ٢٠١٥.

التنسيق (مؤشرات المستوى الثالث ٤١-٤٨ من الإطار المتكامل)

٥٨ - استجابة للاستعراض الشامل يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، وضع البرنامج الإنمائي خطة تنفيذية لترجمة ولايات الاستعراض الشامل إلى إجراءات واضحة يمكن قياسها. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كانت ٧٢ في المائة من الإجراءات المقررة قد أُنجزت وكانت ٢٨ في المائة منها قيد التنفيذ (المرفق).

٥٩ - ويغطي تطبيق إجراءات التشغيل الموحدة الآن ٥٥ في المائة من المكاتب القطرية، مع وجود خدمات مشتركة في ٩٠ في المائة من المكاتب. إلا أن التعاون يتناقص في مجالات النهج المنسقة أو الموحدة للمشتريات، والموارد البشرية، والإدارة المالية، إذ تبلغ نسبته ٣٨ و ٢٨ في المائة من المكاتب القطرية، على التوالي.

التمويل

٦٠ - تمثل المساهمات الإجمالية الواردة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ والبالغة ٩ بلايين دولار نسبة ٩٤,٥ في المائة من المستوى المستهدف لها المحدد في عام ٢٠١٣ وهو ٩,٥ بلايين دولار. غير أن الموارد العادية البالغة ١,٥ بليون دولار لم تحقق سوى ٨٥,٥ في المائة من المستوى المستهدف لها وهو ١,٧٥ بليون دولار، إذ كانت تنخفض بمعدل سنوي قدره ١١,٣ في المائة خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥.

٦١ - ومقارنةً بعام ٢٠١٤، انخفض مجموع المساهمات لعام ٢٠١٥ بنسبة ٤,٣ في المائة؛ وانخفضت الموارد العادية بنسبة ١١,٢ في المائة، وانخفضت الموارد الأخرى بنسبة ٢,٨ في المائة، وهي الموارد التي انخفض ما يأتي منها من خلال تقاسم التكاليف مع أطراف ثالثة (مثلةً في الشركاء من حكومات البلدان التي لا تنفذ فيها برامج والشركاء غير الحكوميين) بنسبة ٣,٢ في المائة، وانخفض ما يأتي منهما عبر تقاسم التكاليف مع الحكومات التي تنفذ فيها برامج بنسبة ١,٤ في المائة.

٦٢ - وبلغ مجموع النفقات المؤقتة للأنشطة الإنمائية ٨,٨٨ بلايين دولار في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، منها مبلغ ١,٠٥ بليون دولار ممول من الموارد العادية ومبلغ ٧,٨٣ بلايين دولار من الموارد الأخرى. وبلغ مجموع النفقات على فئات التنسيق في الأمم المتحدة، والإدارة، والأغراض الخاصة ٢٠٠ مليون دولار و ٨٢٠ مليون دولار و ١٧٠ مليون دولار، على التوالي.

٦٣ - وواصل البرنامج الإنمائي منح الأولوية لتوجيه الموارد البرنامجية الأساسية إلى البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً. ففي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، خصص البرنامج الإنمائي ما متوسطه ٨٨ في المائة من موارده البرنامجية الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل و ٧١ في المائة لأقل البلدان نمواً. وفي مقابل كل دولار واحد من الموارد الأساسية كان يستثمر في أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل، تمكن البرنامج الإنمائي من حشد ٣ و ٥ دولارات، على التوالي. ومن الجدير بالذكر أيضاً أنه على الرغم من أنه لم يتوجه سوى ١١ في المائة من الموارد البرنامجية الأساسية للبرنامج الإنمائي إلى البلدان المتوسطة الدخل، فقد استطاع البرنامج الإنمائي أن يحشد مقابل كل دولار من الموارد الأساسية يستثمر في تلك البلدان، ٢٤ دولاراً آخر.

٦٤ - وتعامل البرنامج الإنمائي مع هذه التحديات بالسعي إلى ضمان أن يتوافر لإنجاز الخطة الاستراتيجية تمويل أكثر مرونة ويمكن التنبؤ به بقدر أكبر، وذلك بهدف وقف انخفاض الموارد العادية وزيادتها وتحسين جودة الموارد الأخرى وتنويع قاعدة الموارد بين الحكومات ومن خارجها أيضاً. وتحقيقاً لهذه الغاية، يسرت خطة عمل لتعبئة الموارد اعتمدت في أوائل عام ٢٠١٥ زيادة تركيز وتنسيق جهود تعبئة الموارد على نطاق المنظمة. وأدت هذه الخطة إلى أن أصبحت أهداف العمل مع الشركاء محددة بشكل أدق (فعلى سبيل المثال، قامت ٨ دول أعضاء بزيادة مساهماتها في الموارد العادية وحافظت ٢٩ دولة على نفس المستوى وخفضت ١٤ دولة مساهماتها)، وإلى زيادة التمويل من الصناديق الرأسمالية (زيادة بنسبة

٢٢ في المائة في عام ٢٠١٥ على عام ٢٠١٤)، وإنشاء نوافذ تمويل جديدة واستثمارات ملموسة في تنويع قاعدة تمويل البرنامج الإنمائي، مثل إطلاق منبر 'السلع الرقمية'.

٦٥ - وعلى الرغم من إطلاق حملة الـ "١٠٠ شريك" وتنسيق العمل مع الدول الأعضاء، انخفض عدد المساهمات في الموارد العادية من ٥٦ إلى ٥١ مساهمة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وظلت قوة دولار الولايات المتحدة مقابل العملات الرئيسية الأخرى تؤثر سلباً على الموارد العادية، حيث بلغت الخسائر الناجمة عن أسعار الصرف ٩٥ مليون دولار من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٥.

ثالثاً - فهم الأداء: العوامل المفسرة والعلاقات السببية

٦٦ - تستند الدروس التي سلطت الأضواء عليها في استعراض منتصف المدة إلى تحليلات مستقاة من طائفة من الدراسات الداخلية والخارجية، بما في ذلك تحليل بيانات الأداء في الإطار المتكامل للنتائج والموارد، والتقييمات المستقلة، والاستشارات، والتقارير السنوية التي تركز على النتائج. وإضافة إلى ذلك، قام البرنامج الإنمائي، للمرة الأولى، بإجراء تحليل إحصائي لعزل العوامل المرتبطة بالأداء في مجال التنمية، يشار إليه بتحليل عوامل الأداء. ويستخدم هذا التحليل مؤشرات إنحاز النواتج قياساً على الأهداف المرحلية التراكمية لعام ٢٠١٥ باعتبارها متغيراً تابعاً والبيانات الداخلية والخارجية باعتبارها متغيراً مستقلاً. وفي حين أن تحليل عوامل الأداء يستند إلى أساليب إحصائية راسخة، ينبغي التعامل مع النتائج المرتبطة به على أنها إرشادية وليست قاطعة.

٦٧ - ولتحقيق أداء رفيع في سياق أهداف التنمية المستدامة لا بد من فهم العوامل المرتبطة بهذا الأداء فهماً أفضل بكثير: أي الأثر "التكاملي" والأثر "المضاعف" والأثر "المعجل" المحددة في عرض البرنامج الإنمائي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يلتزم البرنامج الإنمائي بمواصلة تحسين فهمه للعوامل التي تحفز وتعوق أدائه الإنمائي والاستمرار في اختبار وصقل نظريات التغيير التي يركز عليها عمله. وسيقتضي ذلك على وجه الخصوص ما يلي:

(أ) زيادة دقة التركيز البرنامجي على الفقراء والمستبعدين؛

(ب) دمج مفهوم 'إدارة المخاطر' بقوة في صلب العمل المتعلق ببناء القدرة على التكيف؛

(ج) إقامة روابط أقوى بين التدخلات الإنسانية وتلك الرامية إلى تحقيق السلام والأمن من جانب، والتدخلات الإنمائية من جانب آخر؛

(د) التركيز على الإدماج الاجتماعي والاقتصادي باعتباره شاغلا أساسيا.

٦٨ - و 'التركيز'، باعتباره من عوامل الأداء، أمر مهم ولكنه يعتمد على المنطق الاستراتيجي وليس على مجرد عدد المشاريع وحجمها. وقد تبين من تقييمات النتائج الإنمائية التي أجريت في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وجود صلة فعلية بين انخفاض الأداء و 'تجزؤ المحافظات'، خصوصا عندما تقتضيه ضغوط مرتبطة بتعبئة الموارد. غير أن تحليل عوامل الأداء قد خلص إلى أن الأداء في إطار النتيجتين ١ و ٣، بصفة خاصة، أكبر بكثير بالنسبة للمكاتب القطرية التي تدعم طائفة أوسع من التدخلات، مما يشير إلى الطابع المترابط للعمل المتعلق بتوفير فرص العمل، وسبل العيش، وتغير المناخ، وإدارة الموارد الطبيعية، والحكم الديمقراطي، والخدمات الأساسية. وقد شددت أيضا العديد من المكاتب القطرية والتقييمات على قيمة اتباع نهج قائمة على القضايا (متعددة القطاعات) وربط المبادرات التمهيدية بالمبادرات النهائية.

٦٩ - وتكتسي القيمة التي تضيفها البرامج الإقليمية والعالمية - عندما تُبين بوضوح - أهمية بالغة بالنسبة للأداء على المستوى القطري (المرفق). وأكدت استعراضات منتصف المدة للبرامج العالمية والإقليمية أن النهج العابرة للحدود والمتعددة الأقطار يمكن أن تسهم من خلال ما يلي:

(أ) أنشطة الدعوة والتواصل الاجتماعي وبناء توافق الآراء التي تنهض بالآراء وتقدم مشورة سياسية تركز على مهمة البرنامج الإنمائي؛

(ب) تعزيز المسائل الناشئة مثل التحضر، والحماية الاجتماعية والإدماج الاجتماعي، وأمن المواطنين، والتطرف المصحوب بالعنف، وإدارة المخاطر؛

(ج) استحداث أشكال جديدة من التحليل وتخطيط السياسات، وكذلك الأدوات المرتبطة بذلك؛

(د) توسيع نطاق الاستفادة من المعارف والمعلومات، من خلال البوابات الإلكترونية التي تجمع بين التحليلات الخاصة بكل منطقة بشأن قضايا من قبيل المساواة بين الجنسين، إضافة إلى مبادرات البيانات المفتوحة؛

(هـ) بناء الشراكات، لا سيما مع القطاع الخاص والمجتمع المدني؛

(و) حفز الابتكار البرنامجي وتقاسم الخبرات.

٧٠ - غير أن التقليل الكبير في هذه الأدوات من أدوات البرمجة جعل إمكاناتها في مجال تعزيز الأداء تبدو في منتصف المدة غير مستغلة بالكامل.

٧١ - ويدعو التفاعل الوثيق على نحو متنامٍ بين المخاطر والتنمية إلى معالجة المخاطر معالجة متكاملة في إطار تخطيط التنمية وإدارتها ورصدها وتقييمها. ونتيجة لذلك، بات الأداء يتوقف على كون المساعدة التي يعرضها البرنامج الإنمائي ذات أهمية للاحتياجات القطرية وعلى قدرته على تكييف هذه المساعدة مع الظروف المتغيرة.

٧٢ - وفي أعقاب قيام البرنامج الإنمائي بتدقيق نظامه للإدارة المركزية للمخاطر في عام ٢٠١٤، استثمر البرنامج موارد كبيرة في تحسين قدرات النظام على تقييم المخاطر البرنامجية والتشغيلية ورصدها والتصدي لها. وصدرت سياسة معززة للإدارة المركزية للمخاطر، وجرى تحديث أدوات تقييم المخاطر وتسجيلها وأدججت في نظام التخطيط المركزي، ويجري تنفيذ برامج للتدريب والتوعية. وتشير البيانات إلى زيادة الوعي على نطاق البرنامج الإنمائي بأكمله بإدارة المخاطر: إذ ارتفع عدد بنود المخاطر التي سجلتها المكاتب القطرية والمقر من ١٧٩ بندا في عام ٢٠١٢ إلى ٨٩٥ بندا في عام ٢٠١٥.

٧٣ - ويبدو أن معايير الجودة المصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات المحددة للخطوة الاستراتيجية قد أحدثت farkا في الأداء. وقد حدد التحليل ذو المتغيرين الذي يتضمنه تحليل عوامل الأداء عدة عوامل ترتبط بالأداء الأفضل، لا سيما التوافق مع المعايير المواضيعية والتشغيلية والتصميمية الجديدة، وإنفاق نسبة أعلى من الموارد البرنامجية في إطار نتائج الخطوة الاستراتيجية التي يرتبط بها البرنامج القطري، واستيفاء المكاتب القطرية لمعايير التوظيف في مجال الرصد والتقييم، واستهداف المجموعات ذات الأولوية في الخطوة الاستراتيجية، لا سيما بالنسبة إلى النتيجة ١.

٧٤ - وتعزز التقييمات اللامركزية هذه الاستنتاجات بالتأكيد على أهمية التصميم والتخطيط والإدارة القائمة على النتائج في ٧٠ في المائة من الحالات في عام ٢٠١٥، مقارنة بنسبة ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٤. وترهن المكاتب القطرية على ذات الأمر في تقاريرها السنوية التي تركز على النتائج لعام ٢٠١٥، حيث تشير نسبة ٦٨ في المائة إلى هذه الاعتبارات بوصفها من الدروس المستفادة الرئيسية المتصلة بالأداء. وتشدد عدة تقييمات أيضا على أهمية التخطيط للطوارئ فيما يتعلق بالمخاطر المحتملة، وأهمية الواقعية من حيث الوقت والموارد. وهذا ما أكدته المكاتب القطرية في تقاريرها السنوية التي تركز على النتائج لعام ٢٠١٥.

٧٥ - وليس من المستغرب أن يظل وجود درجة قوية من المسؤولية الوطنية محركاً رئيسياً لأداء هذه الخطة الاستراتيجية. ويشير حوالي ٤٠ في المائة من التقييمات اللامركزية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى أهمية المسؤولية والقدرات الوطنية، بما في ذلك ربط المشاريع بالإطار السياسي والمؤسسي للبلد. وسلط الضوء أيضاً على هذه المسائل في ٦٢ في المائة من تقارير المكاتب القطرية السنوية التي تركز على النتائج لعام ٢٠١٥. وثمة جانب آخر للمسؤولية الوطنية تركز عليه تقييمات النتائج الإنمائية على وجه الخصوص، ويمكن أن يؤثر في الأداء على المدى المتوسط، وهو تحسين التخطيط لتحقيق الاستدامة وتبيان استراتيجيات الخروج. وفي هذا الصدد، فمن أصل ٥٧ في المائة من المشاريع التي قيمتها التقييمات اللامركزية من حيث الاستدامة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، اعتبر نحو ثلاثة أرباعها مستداماً نوعاً ما، أو مستداماً، أو مستداماً للغاية.

٧٦ - ويبدو أن بناء شراكات استراتيجية ضمن البرامج يساهم في تحسين الأداء. فتحليل عوامل الأداء، على سبيل المثال، يشير إلى ما ينطوي عليه التعاون بين بلدان الجنوب من إمكانات معززة للأداء: إذ تبين أن عدد ما تظطلع به المكاتب القطرية من هذه المبادرات يتناسب طردياً مع ارتفاع الأداء على مستوى النواتج. واتساقاً مع هذا الاستنتاج، تؤكد عدة تقييمات للنتائج الإنمائية أجريت خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ المساهمات الإيجابية المقدمة من خلال التعاون بين بلدان الجنوب، مشيرةً في نفس الوقت إلى أهمية اتباع نهج استراتيجي ومنهجي، وفق ما هو مقترح في مشروع الاستراتيجية العامة.

٧٧ - وبشكل أعم، يشدد ربع التقييمات اللامركزية من الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ على أهمية إشراك أصحاب المصلحة، وإدارة العلاقات، والشراكات في جميع مراحل دورة المشاريع. وهذا أمر تفهمه جيداً المكاتب القطرية، حيث تؤكد أغلبية التقارير السنوية التي تركز على النتائج لعام ٢٠١٥ على أهمية إنشاء وتعهّد العلاقات مع الشركاء وأصحاب المصلحة، ولا سيما المشاركة المبكرة في دورات البرامج والمشاريع من أجل تقاسم رؤية مشتركة وتحديد أدوار ومسؤوليات واضحة بين أصحاب المصلحة بغية تحقيق نتائج أفضل. وجدير بالذكر تزايد التركيز على إشراك القطاع الخاص في العمليات الإنمائية، مع إشارة المكاتب القطرية إلى توسيع نطاق التعاون بشأن مسائل تتراوح بين التعافي من آثار الفيضانات والكفاءة في استخدام الطاقة والتمكين الاقتصادي للمرأة.

٧٨ - ويشكل الاستثمار في هيكل أساسي مؤسسي قوي أمراً أساسياً لتحقيق أداء إنمائي أفضل. فالمكاتب التي تدير مواردها بشكل جيد، يمكنها أن تحقق نتائج إنمائية أفضل إذا تلقت دعماً أفضل من المقر. وقد أكد تحليل عوامل الأداء أن ارتفاع نسبة الإنفاق إلى

الميزانية مرتبط بالأداء الأفضل، مما يؤكد قيمة تخطيط المشاريع والميزنة وإدارة النفقات على نحو سليم. وخلص التحليل أيضا إلى أن جودة الإدارة المالية تتناسب طرديا مع تحسن الأداء الإنمائي. واتساقا مع هذا الاستنتاج، لاحظ ما نسبته ٦٥ في المائة من المكاتب القطرية أيضا في تقاريرها السنوية التي تركز على النتائج لعام ٢٠١٥ أن تحسين إدارة الموارد المالية والبشرية أمر أساسي لتحسين الأداء. وعلاوة على ذلك، تشير نسب مئوية كبيرة من المكاتب القطرية حدوث مساهمات إيجابية في الأداء عن طريق تحسين قدرات الموظفين (٧٦ في المائة)، وأساليب عمل البرنامج الإنمائي التي تدعم التنفيذ (٧١ في المائة)، ونوعية الاستشاريين (٥٨ في المائة)، وإعادة التنظيم الداخلي للمكتب (٥٠ في المائة). كما تشير المكاتب القطرية إلى المراكز الإقليمية الجديدة باعتبار أنها من المرجح أن تقدم دعما أفضل واستجابة أسرع للآزمات، وأن تتيح السرعة في اتخاذ القرار من أجل تحقيق النتائج.

٧٩ - ومن الواضح أن الابتكارات التي يدعمها البرنامج الإنمائي تلبي احتياجات الشركاء، إلا أنه لا يزال من السابق لأوانه ربط ذلك بالأداء الأفضل. ويظهر الابتكار في جميع أجزاء حافظة البرنامج الإنمائي نتائج مبكرة من جميع المناطق، بما يشمل ٧٣ بلدا. وتشمل هذه الجهود: مختبرات ابتكار حكومية لإشراك المواطنين في تصميم وتنفيذ السياسات والخدمات؛ واستكشاف مصادر ناشئة وبديلة للتمويل، مثل التمويل الجماعي والاستثمار المؤثر إيجابيا؛ واستخدام جوائز تنافسية لتوفير حلول جديدة وذات رؤية سلوكية لتحسين عملية صوغ السياسات واختبارها؛ واستخدام مصادر جديدة للبيانات من أجل وضع قياسات فعالة من حيث التكلفة للفقير (على سبيل المثال، تحليل الصور الساتلية واستهلاك الكهرباء ومقدار استخدام الهواتف المحمولة)؛ وتحليل البيانات الضخمة لأغراض تقديم الخدمات في حالات الطوارئ. وتبين التقييمات الداخلية أن حوالي ٦٥ في المائة من المبادرات الممولة في عام ٢٠١٤ قد أدت إلى استيعاب المفاهيم من جانب الحكومة و/أو القطاع الخاص و/أو البرنامج الإنمائي ذاته. وقام ثلاثة أرباع البلدان المستفيدة من مرفق الابتكار في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بتوظيف استثمارات تكميلية.

رابعا - سبل المضي قدما

٨٠ - أحرز البرنامج الإنمائي تقدما حقيقيا في الوفاء بالتزاماته في الخطة الاستراتيجية، وسوف يعمل من أجل الحفاظ على مستوى رفيع للأداء في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٨١ - وفي حين تعكس الصورة المعروضة في منتصف المدة على نحو متزايد ما يحدث على أرض الواقع، سيحتاج البرنامج الإنمائي إلى مواصلة تحسين الطريقة التي يستقي بها البيانات

المتعلقة بأدائه ويفسرها ويعرضها ويتصرف بناء عليها. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تحجب القياسات الإجمالية للأداء على مستوى النواتج مجالات قلق أو اهتمام محتملة. وبالمثل، فإن الأداء الرفيع في أحد مجالات النواتج الناجم عن الإنجاز فوق المتوقع من جانب بضعة بلدان يمكن أن يخفي وراءه أعدادا كبيرة من البلدان ذات مستويات التقدم الأبطأ. وستتطلب السنوات المقبلة استثمارات مستمرة في إرساء ثقافة أداء حقيقية على نطاق المنظمة تعتبر فيها الرؤية المتبصرة بشأن الأداء - سواء كان مرتفعا أو منخفضا - قوة دافعة لقرارات الإدارة الذكية.

٨٢ - ولا تزال رؤية الخطة الاستراتيجية للمساعدة في القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة والإقصاء في البلدان المستفيدة من البرامج صالحة اليوم كما كانت عندما اعتمدت الدول الأعضاء الخطة في أواخر عام ٢٠١٣. ومع أنه لن يكون من الضروري إحداث تحول مواضيعي كبير في الخطة الاستراتيجية حاليا، سيتعين على البرنامج الإنمائي أن يركز على تحسين فهم الآثار المترتبة على ديناميات التنمية الناشئة حديثا والمتغيرة، مثل موجة التحضر غير المسبوقة، والتحويلات الديمغرافية الكبيرة، وتزايد طول أمد الأزمات.

٨٣ - ورغم تحسن البرمجة المراعية للاعتبارات الجنسانية من خلال توجيه التدخلات بشكل أدق، سيواصل البرنامج الإنمائي انتقاله إلى التدخلات الأكثر توجها نحو إحداث تحول على الصعيد الجنساني للتأكد من أن المرأة ليست مجرد مستفيدة، بل هي عنصر فاعل في التغيير. وتحقيقا لهذه الغاية، أعد البرنامج الإنمائي أداة لتحليل الجنساني تطبق على جميع البرامج والمشاريع كجزء من الإجراءات المركزية لضمان الجودة.

٨٤ - وإذ يلتزم البرنامج الإنمائي بمواصلة تعزيز أدائه المؤسسي، سيقوم بتنفيذ خطة عمل موسعة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧:

(أ) تنفيذ عمليات تخطيط وميزة أقوى من أجل تحسين قدرة المنظمة على الربط بين النتائج والموارد وتحسين الأداء؛

(ب) توسيع نطاق الشراكات، ولا سيما من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون مع القطاع الخاص؛

(ج) مواصلة التركيز على الاتساق، ولا سيما بالنسبة لنوعية البرامج والمشاريع، وإدارة المخاطر، ومرونة الإدارة إزاء عدم اليقين، وطريقة إدارة الحافظات فيما يتعلق باتباع نهج إزاء النتائج تقوم على معالجة مسائل بعينها؛

(د) تحقيق أفضل مستوى من القيمة المضافة للبرامج الإقليمية والعالمية من خلال تحسين إدارة الأداء؛

(هـ) تعزيز الإدارة بالنتائج، مع النظر بعناية في الكيفية التي يقيس بها البرنامج الإنمائي النتائج، بحيث يمكن اكتساب رؤية متبصرة وتطبيقها في الإدارة الاستراتيجية والتشغيلية بتكلفة مباشرة وغير مباشرة معقولة.

٨٥ - وسيتطلب تمويل أهداف التنمية المستدامة موارد جديدة ضخمة. وسيواصل البرنامج الإنمائي، مسترشدا بالاتفاقات الواردة في خطة عمل أديس أبابا، بذل كل جهد ممكن لتوسيع قاعدة تمويله وتحسين نوعية الموارد التي يجمعها دعماً لأولويات البلدان الشريكة في مجال أهداف التنمية المستدامة.

٨٦ - بيد أن انخفاض الموارد العادية سيشكل تحدياً رئيسياً، مما يقيد قدرة البرنامج الإنمائي على كفالة فعالية التنمية على الصعيد العالمي، فضلاً عن انتقاء خيارات واستثمارات تطلعية واستراتيجية. وإذا تواصل انخفاض الموارد العادية بالوتيرة الحالية، فلن يكون بوسع البرنامج الإنمائي الحفاظ على أوجه حماية الميزانية البرنامجية الموجودة حالياً. وانخفاض الدعم المقدم لبندى فعالية التنمية والإدارة يمكن أن يفاقم أيضاً المخاطر التي تواجه المنظمة بسبب ما يخلفه ذلك من آثار ضارة على القدرة المؤسسية على ضمان الجودة والرصد والمساءلة والرقابة.

٨٧ - وستستغل السنتان المقبلتان أيضاً في إعداد خطة استراتيجية جديدة وقوية، يتحقق من خلالها أكبر إسهام ممكن من البرنامج الإنمائي في خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، في الوقت الذي سيعمل فيه البرنامج أيضاً على تحسين جاهزيته كمنظمة. وفي غضون ذلك، سيفي البرنامج الإنمائي بالعرض الذي قدمه إلى الدول الأعضاء في الاجتماع الوزاري الذي عقد في الذكرى الخمسين لإنشائه، والذي تتمثل ركائزه في الاتساق والروابط والخبرات والوصول والإبلاغ (CLEAR، انظر المرفق)، وذلك في إطار نهج التعميم والتسريع ودعم السياسات (MAPS) الذي أقرته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وسيقوم البرنامج الإنمائي أيضاً بإجراء بعض التعديلات على إطاره المتكامل للنتائج والموارد، وبخاصة مؤشرات النتائج والآثار، ليعكس إطار رصد أهداف التنمية المستدامة (المرفق) ويرصد تطور الطلب من خلال وثائق البرامج القطرية الجديدة.

٨٨ - ويُنتظر أن يكون عام ٢٠١٦ عاماً مهماً آخر حيث تنظر الدول الأعضاء في تدابير مؤدية إلى التحول لضمان استطاعة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تدعم بفعالية خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وسوف يسترشد البرنامج الإنمائي بالقرارات المتخذة في هذا الصدد من خلال استعراض السياسات الشامل المقبل الذي يجري كل أربع سنوات. وتشير تجربة البرنامج الإنمائي بوصفه مديراً لنظام المنسقين المقيمين إلى أن النتائج التي تقلل

من التجزؤ المؤسسي، وتركز على تحقيق منجزات إنمائية للبلدان المستفيدة من البرامج، وتحد من تكاليف المعاملات، من المرجح أن تحقق أعلى العوائد.

٨٩ - وتهيب أهداف التنمية المستدامة بالمجتمع الدولي أن يتجاوز جهوده وقدراته الحالية. والبرنامج الإنمائي ملتزم التزاما قويا بتحقيق التفوق المؤسسي اللازم لتحويل هذه الأهداف إلى واقع.
